

Received on (23-08-2025) Accepted on (03-03-2026)

<https://doi.org/10.33976/IUGJEB.34.2/2025/1>

The impact of the reliability of judicial accounting expertise reports on enhancing the (An applied study on the issues of financial disputes before the quality of judicial judgments Palestinian judiciary)

Mr. Bassam Ahmed¹, Prof. Maher Durgham², Prof. Issam M. Buhaisi³

Faculty of Economic and Administrative Sciences -Islamic University of Gaza -Palestine^{*1,2}

Faculty of Finance and Business Administration-Palestine University-Palestine³

*Corresponding Author: bassam.mm.ahmed@gmail.com

Abstract:

This study primarily aimed to analyze the impact of the reliability of forensic accounting reports, across its various dimensions, on the quality of judicial judgments issued by Palestinian courts in the Southern Governorates. To achieve the study's objectives, a descriptive-analytical approach was adopted. The study relied on published scientific research and other relevant sources, in addition to a questionnaire specifically designed to align with the research goals and hypotheses. The study population consisted of (59) judges from the Conciliation, First Instance, and Appellate courts; using a comprehensive survey method, the study yielded (46) respondents. The results revealed a statistically significant impact of the reliability of forensic accounting reports—when dimensions were combined—on enhancing the quality of judicial judgments. Findings indicated that this reliability explains a significant proportion of the variance in the quality of judicial judgments. Furthermore, the results showed that the "Faithful Representation" dimension was the most influential on the quality of judicial judgments in the combined dimensions test. Conversely, individual tests demonstrated a statistically significant impact for both "Verifiability" and "Neutrality" when examined separately, confirming the integration of these dimensions in building the judge's conviction and supporting the soundness of judicial judgments. In light of these findings, the study recommended the necessity of enhancing reliability requirements in forensic accounting reports, particularly concerning the accuracy, completeness, and error-free nature of information, as well as its verifiability and neutrality. It also emphasized the need for judicial authorities to adopt clear guiding standards for evaluating the quality of these reports to unify assessment criteria. Finally, the study suggests that future research should focus more comprehensively and deeply on the requirements and obstacles of forensic accounting report quality and its judicial acceptance.

Keywords: Forensic Accounting, Reliability of Reports, Quality of Judicial Judgments, Judicial Accounting Expertise, Faithful Representation, Palestinian Courts.

أثر موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية

(دراسة تطبيقية على قضايا المنازعات المالية المنظورة أمام القضاء الفلسطيني)

أ. بسام أحمد¹، أ.د. ماهر درغام²، أ.د. عصام البحيصي³

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - الجامعة الاسلامية بغزة - فلسطين^{1,2}، كلية إدارة المال والأعمال - جامعة فلسطين³
الملخص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل أثر موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، بأبعادها المختلفة، في جودة الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الفلسطينية في المحافظات الجنوبية. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على الدراسات العلمية المنشورة وغيرها من المصادر ذات الصلة، كما تم استخدام استبانة تم إعدادها بما يتناسب مع أهداف وفرضيات البحث. وتكوّن مجتمع الدراسة من قضاة الصلح والبداية والاستئناف البالغ عددهم (59) قاضياً، وبطريقة المسح الشامل بلغ عدد المستجيبين للاستبانة (46) قاضياً. وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لموثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية بأبعادها مجتمعة في تعزيز جودة الأحكام القضائية، حيث أظهرت النتائج أن هذه الموثوقية تفسر نسبة معتبرة من التغير في جودة الأحكام القضائية. كما بينت النتائج أن بُعد الصدق في التعبير كان الأكثر تأثيراً في جودة الأحكام القضائية عند اختبار الأبعاد مجتمعة، في حين أظهرت نتائج الاختبارات الفردية وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من القابلية للتحقق والحياد عند دراسة كل بُعد على حدة، مما يؤكد تكامل هذه الأبعاد في بناء قناعة القاضي ودعم صحة الحكم القضائي. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز متطلبات الموثوقية في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، ولا سيما ما يتعلق بدقة المعلومات وخلوها من الأخطاء وشمولها، وقابليتها للتحقق، وحيادها، وتبني الجهات القضائية لمعايير إرشادية واضحة لتقييم جودة التقارير بما يساهم في توحيد أسس التقييم. وأخيراً، توصي الدراسة بأن يركز البحث المستقبلي على دراسة متطلبات ومعوقات جودة تقارير الخبرة القضائية المحاسبية وقبولها قضائياً، بصورة أكثر شمولاً وعمقاً. كلمات مفتاحية: المحاسبة القضائية، موثوقية التقارير، جودة الأحكام القضائية، الخبرة القضائية المحاسبية، الصدق في التعبير، المحاكم الفلسطينية.

أولاً/ مقدمة:

أصبح لجوء القضاء إلى تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في الوقت الحاضر أمراً ملحاً لحل المنازعات المالية، في ظل ما تشهده الأنشطة الاقتصادية من تعقّد وتداخل في المعاملات، وما يصاحب ذلك من تضارب المصالح بين الأفراد والمؤسسات، وازدياد ممارسات الغش والفساد والاحتيال المالي، خاصة مع التطور التكنولوجي وتنوع الأدوات والأساليب المالية. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في اتساع نطاق المنازعات ذات الطابع الفني المحاسبي المعروضة على القضاء، بما يفوق في كثير من الأحيان القدرات الفنية المتخصصة للقضاة، الأمر الذي أفرز حاجة متزايدة إلى الاستعانة بمحاسبين متخصصين لإعداد تقارير خبرة محاسبية تسهم في مساعدة المحكمة على الفصل في هذه المنازعات وتحقيق العدالة (زموري وشرواطي، 2023، ص203).

وتُعد تقارير الخبرة القضائية المحاسبية من أهم الوسائل التي يستعين بها القاضي في الفصل في المنازعات المالية وإثبات الحقوق، لما تتضمنه من تحليل فني متخصص لا يستطيع القاضي الاستغناء عنه في المسائل المحاسبية الدقيقة (مسقم وجبار، 2020، ص1223). كما تُعد هذه التقارير إجراءً من إجراءات التحقيق التي تأمر بها المحكمة في المسائل ذات الطابع الفني الخاص، حيث يقوم الخبير القضائي المحاسبي بدور محوري في كشف الثغرات المالية وعمليات الاحتيال، والتحقق من مصداقية الوثائق والسجلات، بما يدعم المحكمة في الوصول إلى الحقيقة. وقد يؤدي الخبير في هذا السياق دور الشاهد عند استخدام تقريره كوسيلة إثبات، أو دور المتحري عند كشفه عن معطيات وعناصر جديدة تسهم في توضيح وقائع النزاع (بوشاك وسايح، 2017، ص385). ونظراً للدور الحاسم الذي تضطلع به تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في التأثير على الحكم القضائي، فإن اعتماد المحكمة عليها يقتضي أن تتسم هذه التقارير بعدد من الخصائص الأساسية، وفي مقدمتها خاصية الموثوقية. فلكي يتم اعتماد تقرير الخبرة كأساس للحكم في الدعوى، يتعين أن يقدم معلومات دقيقة ومفصلة وموثوقة حول طبيعة القضية محل النزاع (Henrique et al., 2023, p98).

وقد أكدت العديد من الدراسات أن موثوقية البيانات المالية الواردة في تقارير الخبرة لها تأثير جوهري في تكوين القناعة القضائية وإصدار الحكم (Lakhani, 2019, p29)، وأن جودة الحكم القضائي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة تقارير الخبرة المحاسبية المقدمة للمحكمة (Sorin-Constantin, 2013, p86)، الأمر الذي يفسر تواتر استخدامها كوسيلة إثبات في المحاكمات المدنية والجنائية لما توفره من رؤية فنية تساعد المحكمة على تحقيق أهداف العدالة (Magdas & Raita, 2022, p18).

وفي السياق الفلسطيني، ولا سيما في المحافظات الجنوبية، تُعد المنازعات المالية من أكثر القضايا تداولاً أمام المحاكم، وقد شهدت خلال السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، يأتي في مقدمتها تأثيرات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته، التي أسهمت في إضعاف قدرة العديد من منشآت الأعمال على الوفاء بالتزاماتها المالية، وما ترتب على ذلك من ارتفاع معدلات التعثر المالي وتنامي النزاعات بين الأطراف المختلفة. وقد أكدت ذلك دراسة المدهون وأحمد (2021)، فضلاً عن البيانات غير المنشورة الصادرة عن محكمة بداية غزة (2022)، التي أشارت إلى تسجيل (5628) دعوى مالية في محافظة غزة وحدها، إلى جانب مؤشرات مماثلة في محافظات أخرى، وهو ما يعكس تسارع وتيرة هذا النوع من المنازعات. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لتقارير الخبرة القضائية المحاسبية ودورها المحوري في دعم القاضي عند الفصل في المنازعات المالية، إلا أن مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة تُظهر أن معظم هذه الدراسات ركزت على الدور الوظيفي أو الإجرائي للخبرة القضائية المحاسبية، أو على بيان الحاجة العامة إليها، دون التعمق في تحليل خصائص موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية بوصفها متغيرات مستقلة، ودون اختبار أثر هذه الخصائص بصورة مباشرة ومنهجية على جودة الأحكام القضائية ذاتها، ولا سيما في السياق الفلسطيني. ومن هنا تبرز الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، من خلال تحليل أثر موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، بأبعادها المختلفة، في تعزيز جودة الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الفلسطينية في المحافظات الجنوبية.

ثانياً/ مشكلة الدراسة:

تعد المنازعات المالية من أكثر أنواع القضايا تعقيداً أمام القضاء، لما تنطوي عليه من تداخل بين الجوانب القانونية والمحاسبية والفنية، الأمر الذي يدفع المحاكم إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على تقارير الخبرة القضائية المحاسبية بوصفها أداة فنية مساعدة في تكوين القناعة القضائية وإصدار الأحكام. وفي ظل هذا الاعتماد المتزايد، تصبح موثوقية تقارير الخبرة عاملاً حاسماً في تحديد جودة الحكم القضائي الصادر، لما لها من تأثير مباشر في دقة النتائج وسلامة الاستنتاجات التي تبنى عليها الأحكام.

ومن خلال الممارسة العملية والاطلاع للباحثين في مجال الخبرة القضائية المحاسبية، لوحظ أن عدداً من تقارير الخبرة المقدمة للمحاكم يفترق إلى بعض خصائص التقرير الجيد، ولا سيما خصائص الموثوقية المتمثلة في الصدق في التعبير، وقابلية التحقق، والحياد، الأمر الذي قد يضعف القيمة الإثباتية لهذه التقارير، ويحد من فعاليتها في دعم القاضي عند الفصل في المنازعات المالية، وقد ينعكس سلباً على جودة الأحكام القضائية الصادرة.

وبالنظر إلى أن المحكمة تعتمد بدرجة كبيرة على تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تكوين قناعتها، فإن مستوى موثوقية هذه التقارير يُعد متغيراً في تفسير جودة الحكم القضائي، إذ يُفترض أن يسهم ارتفاع مستوى الصدق في التعبير، وقابلية التحقق، والحياد في تعزيز دقة الحكم وسلامته، في حين قد يؤدي ضعف هذه الخصائص إلى صدور أحكام أقل جودة.

وفي ضوء ما سبق، تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

السؤال الرئيس:

ما أثر موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية في المنازعات المالية المنظورة أمام القضاء الفلسطيني في المحافظات الجنوبية؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما أثر الصدق في التعبير في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية على جودة الأحكام القضائية بالمحاكم الفلسطينية في المحافظات الجنوبية؟

2. ما أثر قابلية التحقق في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية على جودة الأحكام القضائية بالمحاكم الفلسطينية في المحافظات الجنوبية؟

3. ما أثر الحياد في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية على جودة الأحكام القضائية بالمحاكم الفلسطينية في المحافظات الجنوبية؟

ثالثاً/ أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس:

تحليل أثر موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، بأبعادها المختلفة في جودة الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الفلسطينية في المحافظات الجنوبية.

الأهداف الفرعية:

1- تحليل مستوى توافر خصائص موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية المتمثلة في: الصدق في التعبير، وقابلية التحقق، والحياد، من وجهة نظر القضاة في المحاكم الفلسطينية محل الدراسة.

2- تحليل مستوى جودة الأحكام القضائية الصادرة في المنازعات المالية وفق الأبعاد المعتمدة في الدراسة.

3- اختبار الأثر الإحصائي لكل بُعد من أبعاد موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في جودة الأحكام القضائية.

4- تفسير التفاوت النسبي في قوة تأثير أبعاد موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية.

رابعاً/ أهمية الدراسة

1- الأهمية العلمية

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تساهم في إثراء الأدبيات المحاسبية والقضائية من خلال الربط بين موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية وجودة الأحكام القضائية، وهو جانب لم يحظَ بدراسة كافية في السياقين المحلي والعربي، ولا سيما في البيئة القضائية الفلسطينية. كما تقدم الدراسة إطاراً تحليلياً يوضح أبعاد موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، والمتمثلة في الصدق في التعبير، وقابلية التحقق، والحياد، وتحليل أثرها في جودة الأحكام القضائية، بما يعزز الفهم النظري للعلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والقرار القضائي.

وتُعد هذه الدراسة مرجعاً علمياً يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية ذات الصلة بالمحاسبة القضائية وجودة الأحكام، خاصة في البيئات القانونية التي تشهد تزايداً في المنازعات المالية.

1. الأهمية التطبيقية

تكتسب الدراسة أهميتها التطبيقية من إمكانية الاستفادة من نتائجها في تحسين جودة تقارير الخبرة القضائية المحاسبية المقدمة للمحاكم، بما يعزز اعتماد القضاة عليها عند الفصل في المنازعات المالية، كما تساهم نتائج الدراسة في رفع كفاءة أداء الخبراء القضائيين المحاسبين من خلال تسليط الضوء على متطلبات الموثوقية الواجب توافرها في التقارير المهنية. وتساعد الدراسة الجهات القضائية والتنظيمية في تقييم جودة تقارير الخبرة القضائية المحاسبية والحكم على كفاءة الخبراء، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تعزيز الثقة بالأحكام القضائية الصادرة وتحقيق العدالة في المنازعات المالية.

خامساً/ تطوير فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

تستند الفرضية الرئيسية للدراسة إلى نظرية صنع القرار (Decision-Making Theory)، التي تؤكد أن المعلومات الدقيقة والموثوقة تمكن صنّاع القرار من اتخاذ قرارات سليمة وفعّالة. وقد جاءت الدراسات الأدبية لتؤكد صحة هذه النظرية، ومنها دراسة Sorin Constantin (2013) التي بينت أن موثوقية تقارير الخبرة المحاسبية تؤثر على جودة الأحكام القضائية، وكذلك دراسة Henrique et al (2023) التي أكدت أن موثوقية بيانات الخبراء الماليين تزيد من جودة الأحكام القضائية، وبناءً على ذلك، يمكن صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لموثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية بالمحاكم الفلسطينية في المحافظات الجنوبية".

الفرضية الفرعية الأولى: الصدق في التعبير

تستند الفرضية الفرعية الأولى إلى نظرية التمثيل الصادق (Faithful Representation Theory) التي تشدد على أن المعلومات الصحيحة والدقيقة تعتبر أساس اتخاذ القرارات الرشيدة. وقد أظهرت الدراسات الأدبية صحة هذه النظرية ومنها دراسة Lakhani (2019) التي بينت أن دقة المعلومات المقدمة في تقارير الخبراء تساهم في تعزيز جودة الأحكام، وكذلك دراسة Magdas & Raita (2022) التي أكدت أن المعلومات الدقيقة تزيد من ثقة القضاة في التقارير وتدعم الحكم العادل، وبناءً على ذلك، يمكن صياغة الفرضية الفرعية الأولى على النحو التالي:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للصدق في التعبير في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية بالمحاكم الفلسطينية في المحافظات الجنوبية".

الفرضية الفرعية الثانية: قابلية التحقق

تستند الفرضية الخاصة بقابلية التحقق إلى نظرية التحقق من المعلومات (Verifiability Theory in Accounting)، التي تؤكد أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون قابلة للتحقق من قبل خبراء آخرين لضمان مصداقيتها وتعزيز الثقة فيها. وقد جاءت الدراسات الأدبية لتؤكد صحة هذه النظرية، ومنها دراسة Kuhn (2020) التي بينت أن القدرة على إعادة فحص الأدلة وتدقيق المعلومات المحاسبية ضمانة فنية لإصدار أحكام قضائية عادلة، كما أكدت دراسة Idhjarhi (2018) أن المعلومات والأدلة القابلة للتحقق تعزز ثقة القاضي وتدعم جودة الأحكام القضائية. وبناءً على ذلك، يتم صياغة الفرضية الفرعية الثانية على النحو التالي:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لقابلية التحقق في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية بالمحاكم الفلسطينية في المحافظات الجنوبية".

الفرضية الفرعية الثالثة: الحياد

تستند الفرضية الخاصة بالحياد إلى نظرية الحياد في التقارير المالية (Financial Reporting Neutrality) التي تؤكد أن الحياد في إعداد التقارير يضمن موضوعية المعلومات ويقلل من التحيز، مما يزيد من ثقة القاضي في نتائج الأحكام. وأوضحت الدراسات السابقة أن الحياد يعزز من موثوقية تقارير الخبرة القضائية ويؤدي إلى تحسين جودة الأحكام القضائية، حيث أشارت دراسة Denhere (2022) إلى إن تقديم دليل موضوعي وغير متحيز ينعكس على جودة للحكم القضائي، وبينت دراسة حامد (2017) بأن الموضوعية والحياد في التقارير المحاسبية القضائية ترتبط إيجابياً بمستوى جودة الأحكام، وبناءً على ذلك يتم صياغة الفرضية الفرعية الثالثة كالآتي:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للحياد في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية بالمحاكم الفلسطينية في المحافظات الجنوبية".

سادساً/ حدود الدراسة

1. الحد الموضوعي: اقتصر على تشخيص أثر موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية.
2. الحد المكاني: اقتصر تطبيقها على المحاكم الفلسطينية العاملة بالمحافظات الجنوبية.
3. الحد الزمني: تم تنفيذها بين عامي 2022 و 2025.
4. الحد البشري: اقتصر على قضاة الموضوع في المحافظات الجنوبية (قضاة محاكم البداية والصلح والاستئناف) المنخرطين في الفصل في المنازعات المالية.

سابعاً/ الدراسات السابقة

(1) موثوقية وجودة تقارير الخبرة القضائية المحاسبية

بينت دراسة خيزار (2024) دور الخبرة القضائية المحاسبية كمتغير مستقل في تسوية المنازعات المالية، بالتركيز على المنازعات الجبائية ومنازعات العمل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي للجانب النظري ومنهج دراسة الحالة للتطبيقي، حيث خلّلت تقارير خبراء وإحصاءات بديرية ضرائب بسكرة. وأظهرت النتائج أن الخبرة تساعد القاضي في الكشف عن نقاط الاختلاف وتسوية المنازعات، رغم أن مستوى التطبيق كان متوسطاً. وأوصت الدراسة بتنظيم أيام دراسية للخبراء وتبسيط إجراءات المنازعات عند التعديلات القانونية، مما يعكس أهمية الخبرة في دعم جودة الأحكام، وهو ما يتوافق مع الفرضية الحالية حول تأثير موثوقية الخبرة على جودة الأحكام.

وفي نفس السياق، قامت دراسة المدهون وأحمد (2021) بتحليل واقع المحاسبة القضائية ومدى حاجة القضاة في قطاع غزة إليها، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة على مسح شامل للقضاة. وخلصت النتائج إلى اعتماد المحاكم الكبير على

المحاسب القضائي للفصل في المنازعات، مع وجود فجوة في التخصص المالي لدى القضاة واحتياجهم لتقارير أكثر وضوحاً ومهنية. وأوصت الدراسة بضرورة صياغة التقارير بأسلوب بسيط ومهني وزيادة تدريب القضاة في الجانب المالي، وهو ما يعزز توجه البحث الحالي في أهمية موثوقية التقرير ووضوحه كركيزة أساسية لبناء الحكم القضائي السليم.

أما دراسة (Henrique et al, 2023) فقد عمدت إلى اختبار العلاقة بين الخبرة المحاسبية ونظرية كفاءة الدعاوى القانونية، عبر منهجية نوعية اعتمدت مراجعة الأدبيات والتحليل النقدي. وأثبتت النتائج أن الأدلة الفنية عالية الجودة تعد ركيزة أساسية لضمان كفاءة التقاضي، محذرة من أن نقص المعرفة الفنية لدى بعض الخبراء يضعف من جودة التقرير. وأوصت الدراسة بضرورة أن تتضمن التقارير استنتاجات متسقة مبنية على أدلة مستندية ومكتوبة بطريقة موضوعية وسهلة الوصول، مما يؤكد أن موثوقية التقرير (متغير البحث المستقل) هي الضمانة لتحقيق الكفاءة القانونية المنشودة.

وفي سياق متصل، أوضحت دراسة (Oni & Emmanuel, 2023) مكونات المحاسبة القضائية وتقنيات جمع الأدلة وقبولها في المحاكم، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المصادر الثانوية والأدبيات المنشورة. وتوصلت النتائج إلى أن التطور التكنولوجي وفضائح الاحتيال زادت الطلب على المحاسبين القضائيين الذين يصفون استقلالية ومصداقية على التحقيقات المالية. وأوصت الدراسة بتوفير التدريب المتخصص في المحاسبة ومهارات التواصل، وضرورة تدوين المقابلات فوراً والالتزام بقواعد جمع المعلومات، لضمان قبول المعالجات كأدلة في المحكمة، وهو ما يتقاطع مع متطلبات الموثوقية المهنية في دراستنا.

بينما جاءت دراسة جياو ومحمود (2019) لتوضح الأثر الذي تحدثه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف العراقية، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة وُزعت على المدراء والمدققين. وخلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي مرتفع للخصائص الأساسية كالملاءمة والموثوقية في جودة المخرجات المالية، مع توفرها بمستوى مرتفع في المصارف محل الدراسة. وأوصت بضرورة زيادة الاهتمام بالخصائص النوعية وجعل التقارير سهلة الفهم للمستخدمين، وهو ما يخدم البحث الحالي في اعتبار "المعلومة الموثوقة" هي المادة الخام التي تمنح تقرير الخبرة القضائية مصداقيته وقوته الفنية.

ثم جاءت دراسة (Denhere, 2022) لتسلط الضوء على دور المحاسبة القضائية في الكشف عن الأدلة الجنائية، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي والمصادر الثانوية لجمع البيانات. وكشفت النتائج عن وجود تحديات تنظيمية تتمثل في غياب شروط موحدة لدخول المهنة، مما يفتح المجال لغير المؤهلين، مع ندرة البحوث المتخصصة في هذا المجال. وأوصت الدراسة بتوافق أصحاب المصلحة على وضع معايير ومبادئ توجيهية لتشكيل المهنة ومنع دخول غير الأكفاء، مشددة على ضرورة تركيز البحوث المستقبلية على المهارات المحددة المطلوبة، مما يدعم حاجة البحث الحالي لوضع أطر تضمن موثوقية الخبير.

(2) الخبرة المحاسبية كركيزة لتعزيز جودة الأحكام القضائية

هدفت دراسة قادري (2021) إلى التعرف على مدى التزام القضاة بإصدار أحكام ذات جودة وفق ضمانات المحاكمة العادلة، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي المقارن بين التشريعات الجزائرية والفرنسية والمصري. وتوصلت النتائج إلى أن جودة الأحكام وصحتها ترتبط بسلامة الإجراءات المتبعة وتفعيل وسائل الرقابة للحد من الانحراف أو الخطأ في تطبيق القانون. وأوصت الدراسة بتعزيز تخصص القاضي الجنائي وضبط سرعة الفصل في الدعاوى بنصوص ملزمة، وهذا التخصص هو ما يسعى البحث الحالي لتدعيمه عبر توفير تقارير خبرة موثوقة تساعد القاضي "المختص" على إصدار حكم قضائي يتسم بأعلى درجات الجودة.

وفي ذات السياق، قامت دراسة (Magdas & Raita, 2022) بإجراء تحليل لأهمية الخبرة المحاسبية ودور الخبير في المجالين الاقتصادي والقانوني، معتمدة على منهج البحث القانوني النظري والتشريعات الرومانية. وخلصت النتائج إلى أن الخبرة المحاسبية وسيلة إثبات ذات تواتر مرتفع تمنح المحكمة رؤية أفضل للقضية وتساعد في تحقيق أهدافها بفضل طابعها الموضوعي المستند

للمستندات. وأوصت الدراسة بضرورة إعداد الخبرة وفق معايير الاستقلالية والموضوعية والسلوك المهني الأخلاقي، مما يعزز الفكرة البحثية الحالية بأن جودة الحكم القضائي هي ثمرة لتقرير خبرة أعد بكفاءة ونزاهة وموثوقية عالية. أما دراسة Vasile & Croitoru (2021) فقد عمدت إلى اختبار أثر الخبرة المحاسبية القضائية في مصداقية المعلومات المحاسبية، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب المسح المكتبي للمصادر الثانوية والتقارير القانونية. وأظهرت النتائج أن الخبرة وسيلة حاسمة لتأكيد أو دحض الحقائق المالية المتنازع عليها، مما يرفع من ثقة القضاء في المعلومات بعد خضوعها للتدقيق الفني. وأوصت الدراسة بضرورة استيفاء المعلومات لخصائص الملاءمة والموثوقية والتمثيل الدقيق، مع اختيار الأساليب المثلى لإجراء الخبرة، وهو ما ينسجم تماماً مع هدف البحث الحالي في ربط جودة الأدلة الفنية بتعزيز جودة وصحة الأحكام القضائية. **ثامناً/ التعقيب على الدراسات السابقة:**

من خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة، يتضح وجود اتفاق عام بين الدراسة الحالية ومعظم الدراسات السابقة في التأكيد على الأهمية المحورية للخبرة القضائية المحاسبية ودورها في دعم القاضي عند الفصل في المنازعات المالية وتعزيز سلامة الأحكام القضائية، فقد أجمع عدد من الباحثين، مثل خيزار (2024)، والمدهون وأحمد (2021)، و Magdas & Raita (2022)، على أن تقرير الخبرة المحاسبية يمثل أداة فنية مؤثرة في تكوين القناعة القضائية، لما يوفره من تحليل متخصص للوقائع المالية المعقدة.

كما تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المنهجية، حيث اعتمدت غالبية الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر القانونية والمحاسبية ذات الأبعاد المركبة، كما في دراسات خيزار (2024)، وجياد ومحمود (2019)، و Denhere (2022)، و Oni & Emmanuel (2023) ويعكس هذا الاتفاق ملاءمة المنهج المستخدم في الدراسة الحالية لطبيعة المشكلة البحثية، ويعزز من سلامة الإجراءات المنهجية المتبعة.

ومن حيث أدوات جمع البيانات، تتقاطع الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات السابقة في الاعتماد على الاستبانة والمصادر الثانوية، خاصة الدراسات التي تناولت آراء القضاة أو الخبراء، مثل دراسة المدهون وأحمد (2021)، و Vasile & Croitoru (2021)، و Henrique et al. (2023)، وهو ما يعكس أهمية الجمع بين البيانات الميدانية والتحليل النظري في دراسة موضوع الخبرة القضائية المحاسبية.

وعلى مستوى المضمون، تشير الدراسات التي تناولت موثوقية المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، مثل دراسة جياد ومحمود (2019)، إلى أن الخصائص النوعية للمعلومات، وعلى رأسها الموثوقية، تؤثر بشكل مباشر في جودة المخرجات، وهو ما يدعم التوجه النظري للدراسة الحالية في اعتبار أن موثوقية تقرير الخبرة القضائية تمثل الأساس الفني الذي تُبنى عليه جودة الحكم القضائي. كما أكدت دراسات أخرى، مثل Henrique et al. (2023) و Oni & Emmanuel (2023)، أن ضعف الخبرة أو غياب المعايير المهنية ينعكس سلباً على جودة التقرير ويحد من كفاءته كوسيلة إثبات، مما يبرز أهمية الالتزام بمعايير الصدق، وقابلية التحقق، والحياد.

ورغم هذا الاتفاق، يلاحظ أن معظم الدراسات السابقة تناولت دور الخبرة القضائية المحاسبية بشكل جزئي أو غير مباشر، حيث ركز بعضها على إبراز الحاجة إلى الخبرة أو بيان دورها في تسوية النزاعات (خيزار، 2024)، بينما اهتمت دراسات أخرى بجودة الأحكام القضائية من منظور إجرائي أو قانوني بحت، دون الربط المباشر بين خصائص موثوقية تقرير الخبرة وجودة الحكم القضائي، كما في دراسة قادري (2021). كما أن بعض الدراسات ركزت على الجوانب المهنية أو التنظيمية للمحاسبة القضائية، مثل شروط ممارسة المهنة والتدريب (Denhere, 2022)، دون تحليل أثر هذه الجوانب على جودة الحكم القضائي بصورة كمية مباشرة.

وعليه، تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بكونها - في حدود علم الباحث - من أوائل الدراسات على المستوى المحلي والعربي التي تتناول موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية كمتغير مستقل بأبعاده (الصدق في التعبير، وقابلية التحقق، والحياد)، وتدرس أثره المباشر في تعزيز جودة الأحكام القضائية، من خلال بناء إطار تحليلي متكامل يربط بين الخصائص النوعية للتقرير والنتائج القضائية المتحققة. وبذلك تسعى الدراسة الحالية إلى سد فجوة بحثية قائمة في الأدبيات، وتقديم إضافة علمية تسهم في تطوير المعرفة المحاسبية والقانونية، وتدعم الممارسات القضائية المبنية على تقارير خبرة موثوقة وعالية الجودة.

تاسعاً: الإطار النظري للدراسة

(1) تقرير الخبرة القضائية المحاسبية

توفر المحاسبة القضائية تحليلاً للمعلومات المحاسبية المناسبة للمحكمة، كوسيلة لتحديد الاختلاسات، وتحليل استرداد الأصول، وإعادة بناء الوثائق المالية، وتحليل الملاءة المالية، وتتبع المعاملات، مما يُشكل أساساً للنقاش والمناظرة، وفي نهاية المطاف حل النزاعات (Ojo, 2012,p6). والخبرة المحاسبية هي مجموعة الإجراءات الفنية والعلمية التي تهدف إلى تزويد هيئة اتخاذ القرار بعناصر الأدلة اللازمة لدعم تسوية عادلة للنزاع أو إثبات واقعة ما، من خلال تقرير الخبير المحاسبي و/ أو رأي الخبير المحاسبي، وفقاً للمعايير القانونية والمهنية والتشريعات الخاصة المطبقة ذات الصلة (Junior,2022,p53).

وتقرير الخبرة القضائية المحاسبية هو دليل إثبات في الدعاوي والمنازعات القضائية كونه وثيقة تقدم تحليلاً محاسبياً ملائماً لهيئة القضاء يصلح كأساس للنقاش والجدل ثم حسم وحل المنازعات القانونية وإصدار الأحكام القضائية (خديجي، 2017، ص36-37). والخبرة القضائية المحاسبية هي وسيلة إثبات يقوم من خلالها الأخصائي، بناءً على بحثه في البيانات والمعلومات المحاسبية المالية، وباستخدام أساليب وتقنيات عمل محددة، بتقديم استنتاجات وآراء موثقة إلى الهيئة القضائية بشأن النتيجة التي تم التوصل إليها من خلال بحث المشكلة وحلها، والأهداف المحددة لها (Vasile & Croitoru,2023,p27). وهي نشاط يقوم به أشخاص مخولون بموجب القانون لإثبات واقعة عملية ذات طبيعة اقتصادية و / أو مالية، بناءً على البحث في المستندات والبيانات والمعلومات المحاسبية (Radu & Mihai & Florea, 2018,p172). وذلك بطلب من المحكمة من أجل تنويرها في أمور محاسبية ومالية والمساعدة في الوصول لحل المسألة محل النزاع. ويُشار في هذا البحث إلى تقرير الخبير المحاسبي وشهادة الخبير، متى وردا، باعتبارهما يُستخدمان للدلالة على تقرير الخبرة القضائية المحاسبية، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك.

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار الخبرة القضائية المحاسبية جزءاً من الكفاءة الإجرائية، فهي آلية تهدف إلى مساعدة القاضي في اتخاذ القرارات بناءً على المعلومات المحاسبية وتستخدم لتزويد الأطراف المعنية بمعلومات حول القضايا المحاسبية التي قد تؤثر على الحكم القضائي (Henrique et al., 2023, p98). ومن الناحية الإجرائية تستعين المحكمة بالمحاسبين القضائيين لدراسة الوثائق والحسابات المالية التي قد تُستخدم كأدلة (Desi et al,2023,p11). ويقوم بإعداد تقرير الخبرة القضائية المحاسبية القضائي الذي يقدم الدعم الكامل للتحقيق الفعال من خلال توفير المعلومات المحاسبية أو المالية أو الأدلة الأخرى للأغراض القانونية (Akinbowale et al,2020,p1255). والمعلومات المحاسبية هي الداعم الرئيسي لإعداد وتنظيم وسلوك الخبرة القضائية المحاسبية. وتقوم الخبرة القضائية المحاسبية بالتحقيق في كيفية انعكاسها في الوثائق، والسجلات التقنية - التشغيلية والمحاسبية، وبعض العمليات والمعاملات ذات الطابع الاقتصادي - المالي، ويستخدم خبير المحاسبة القضائية، في اضطلاع به بنشاطه، المعلومات المحاسبية أي كانت الأهداف التي يجب أن يستجيب لها. وبالتالي، فإن المعلومات المحاسبية والتشريعات في مجال المحاسبة المالية تمثل الأساس الرئيس للمعلومات في الخبرة القضائية المحاسبية (Vasile & Croitoru,2023,p29).

(2) الموثوقية أحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمثابة الصفات أو المعايير الفنية التي تمثل حلقة الوصل التي تربط بين الهدف الرئيس لإعداد التقارير المالية من ناحية، ومفاهيم القياس والاعتراف من ناحية أخرى، وعرفت بأنها: "المعلومات التي تكون مفيدة،

حيث تكون ذات ارتباط أو علاقة بين مستخدمي المعلومات المحاسبية وبين القرارات التي يتخذونها، وهذا الرابط يقصد به نوعية المعلومات التي تسمح بصورة معقولة لمستخدميها، أو الصفات التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية حتى تتمكن من تحقيق أهداف مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ مختلف القرارات" (المسماري والكاديكي، 2022، ص108).

وفي هذا السياق تشترط القواعد الأمريكية للمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية، على وجه الخصوص، أربع خصائص أساسية، وهي: الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، بأنه لا يمكن لخصائص المعلومات المحاسبية أن تكون فعالة إلا إذا كان لديها، بدورها، مستخدمون مؤهلون يمتلكون المعرفة اللازمة لفهم المعلومات الموجهة إليهم (Caraiman, 2015, p169+174).

ومن زاوية أخرى يرتبط جانب الموثوقية بالمعلومات المحاسبية وقدرتها على إبراز الأحداث الاقتصادية بشكل موضوعي وصادق بعيداً عن التحيز، فهذه المعلومات ينبغي أن تحوز على ثقة مستخدميها وإلا فقدت الهدف منها، والثقة هنا ليست ثقة مطلقة، بل هي عملية نسبية أو بمعنى آخر هناك درجات متفاوتة للثقة بهذه المعلومات (محمد، 2021، ص111). وقد أكد عكري وبوسبعين (2021، ص582) بأن المعلومات التي تتسم بالموثوقية هي تلك المعلومات الخالية من الأخطاء والتحيز والتي تتسم بالمصادقية والحياد والتي تتصف بالشمولية.

ويتم تقدير موثوقية المعلومات المحاسبية بمقدار المعلومات المنشورة في التقارير المالية والتي تتسم بخلوها من الأخطاء والتحيز في العرض، والإظهار الصادق لكافة التفاصيل والعمليات الاقتصادية والتي تعتبر ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم (جباد ومحمود، 2019، ص129).

وبناءً على ذلك فإن الحكم على مدى توافر الموثوقية في المعلومات المحاسبية يقتضي توافر مجموعة من الصفات تتمثل في (بومصباح وبلعجوز، 2018، ص279)، (السيد، 2024، ص447):

الصدق في التعبير: يشير مفهوم الصدق في التعبير المرتبط بالمعلومات المحاسبية إلى قدرتها على تمثيل الوقائع والأحداث تمثيلاً صادقاً وأميناً بعيداً عن التغيير في نتائجها، وتشتمل على الاكتمال والخلو من الأخطاء.

القابلية للتحقق: يشير مفهوم التحقق إلى إمكانية الوصول إلى ذات النتائج في حال قيام جهة أخرى بإعدادها، شريطة استخدام ذات الطرق والأساليب للقياس المستخدمة عند إعدادها واستقلالية الجهة المعدة لها.

الحياد: يشير مفهوم الحياد إلى تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

(3) موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية

في إطار هذه الدراسة، يتم توظيف خاصية الموثوقية - بوصفها إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - في سياق تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، وذلك لبيان أثرها في قبول التقرير ووزنه كدليل فني أمام القضاء. ففي تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، تم تحديد مجموعة من الخصائص باعتبارها ذات صلة منطقية بتحديد جودة رأي الخبير، وتضمنت هذه الخصائص: الموثوقية العلمية للرأي، وملاءمة الرأي، وسهولة فهم محتوى الرأي (Martire & Farrer, 2020, p4-5). وتشترط المحاكم على الشاهد الخبير أن تستند شهادته إلى وقائع وبيانات موثوقة، وأن يكون المحاسب قادراً على إقناع القاضي بأن شهادته ملائمة وموثوقة (Sanchez & Zhang, 2012, p106). إذ لا يتم قبول الأدلة القضائية إلا عندما تكون ملائمة وموثوقة بها (Inyang & Goodwil, 2020, p59).

وفي هذا السياق، تلعب خاصية الموثوقية دوراً محورياً في اعتماد تقرير الخبرة كأساس للحكم في الدعوى، إذ يتعين أن يكون التقرير مبنياً على أسباب صحيحة وكافية بذاتها، بحيث يظهر بوضوح كيف توصل الخبير إلى النتيجة التي انتهى إليها، وأن تكون هذه النتيجة محمولة على أسبابها وتكفي هذه الأسباب لتبريرها (مالح، 2015، ص78). فجودة تقرير الخبير تعني قدرته على تقديم

معلومات دقيقة ومفصلة وموثوقة حول طبيعة القضية قيد التحقيق (Henrique & Formigoni & Oyadomari, 2023, p98) فالهدف الرئيس لتقارير الخبرة المحاسبية يتمثل في توفير معلومات دقيقة وصحيحة حول أحداث معينة، بناءً على العمليات والمنهجيات المعمول بها، إلى جانب السياسات المناسبة وأفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية المستمدة من الأسس النظرية للفحص القضائي (Oni & Emmanuel, 2023, p53).

ومن زاوية أخرى، يُعد عمل الخبير غير صحيح إذا استند إلى وثائق غير كاملة أو غير مقبولة من الناحية الفنية، أو إذا لم يأخذ في الاعتبار جميع الوقائع ذات الصلة بالرأي (Kubica & Svejnova, 2020, p3). كما تُعد عدم كفاية البيانات أو استخدام طرق غير مقبولة عموماً من أهم أسباب استبعاد تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في المحاكم (PricewaterhouseCoopers, 2021, p5) وتقوم المحكمة بتحليل الخبرة المقدمة للتأكد من أن ما يتم قبوله ليس ملائماً فقط، بل وموثوقاً أيضاً (Cawi, 2017, ص 23).

وفيما يتعلق بأسباب استبعاد التقارير لضعف الموثوقية، يتوجب أن يكون تقرير الخبير المحاسبي موضوعياً قدر الإمكان، وألا تكون لدى الخبير أية فكرة مسبقة يبني عليها اتجاهاته (بن حجوجة وعياش، 2022، ص 46). وأن يكون موضوعياً في عرض نتائجه (Domino & Stadiot & Webinger, 2015, p60). إذ إن تقديم دليل خبير مستقل وموضوعي وغير متحيز يمنح المحكمة أسباباً قوية لقبول التقرير (Denhere, 2022, p50). وفي هذا الإطار، أشارت دراسة PricewaterhouseCoopers (2021, p5) إلى أن من أهم معايير قبول شهادة الخبير أن تكون ملائمة وموثوقة، وأن استبعاد شهادة الخبراء غالباً ما يُعزى إلى نقص البيانات أو استخدام طرق غير مقبولة عموماً.

ويُعد الاقتصاديون والمحاسبون والمثمنون من أكثر الشهود الخبراء الماليين تعرضاً للتحدي، حيث كان الافتقار إلى الموثوقية في كثير من الأحيان السبب الرئيس لاستبعاد تقارير الخبراء الماليين (Crumbley & Cheng, 2014, p45). وقد بينت دراسة امتدت لعشرين عاماً (2000-2019) أجرتها برايس ووتر هاوس كوبرز أن السبب الرئيس لاستبعاد تقارير الخبرة كان ضعف الموثوقية، يليه عدم الملاءمة، ثم عدم التأهيل (Abukhalaf et al., 2021, p112). وتشمل الأسباب الأخرى لاستبعاد الشهادة لضعف الموثوقية: عدم استخدام البيانات الضرورية الكافية، أو عدم الاعتماد على بيانات مناسبة لتكوين الرأي، أو إغفال معلومات جوهرية، أو استخدام أساليب غير مقبولة عموماً (Suarez & Bolt, 2019, p75).

وفي هذا الإطار التحليلي، غالباً ما لا يمتلك الخبير معرفة شخصية مباشرة بالوقائع التي يستند إليها رأيه، وفي هذه الحالة يتعين عليه الإفصاح عن الوقائع المفترضة التي بُني عليها رأيه. وعندما يثبت خطأ هذه الافتراضات الواقعية، يصبح رأي الخبير غير صالح، كما أن الاستنتاجات القائمة على افتراضات لا يمكن التحقق من دقتها المعقولة بالأدلة تُعد تخمينية وغير مقبولة قضائياً (Idhiarhi, 2018, p6).

وقد أكدت دراسة Enofe et al. (2017, p72) ضرورة أن يذكر الخبراء الوقائع أو الافتراضات التي تستند إليها آراؤهم، وأن يأخذوا في الاعتبار الوقائع المادية. وأكد Crain et al. (2015, p28) على أهمية توثيق الافتراضات التي وضعها الخبير، ومصادر المعلومات التي شكلت أساساً لها، والمنطق المستخدم للوصول إلى هذه الافتراضات. وتكمن أهمية ذلك في أن غياب هذه الأدلة يحرم المحكمة من فرصة اختبار صحة العملية التي تكوّن من خلالها الرأي، ويقلل من قوة وقيمة الدليل (Idhiarhi, 2018, p6).

وبناءً عليه، لتحديد ما إذا كانت شهادة الخبراء موثوقة بدرجة كافية لقبولها، يتعين على المحاكم فحص صحة الوقائع والافتراضات التي تستند إليها الشهادة، إلى جانب المبادئ والمنهجيات والبحوث التي بُنيت عليها الاستنتاجات، والطريقة التي طُبقت بها هذه المنهجيات للوصول إلى النتائج (Kuhn, 2020, p5) ، فضلاً عن التحقق من إثبات الوقائع بأدلة مقبولة (Idhiarhi, 2018, p6).

ومن ناحية أخرى، فإن مجرد اعتماد الخبير على مبدأ موثوق لا يعني بالضرورة أن النتيجة النهائية ستكون موثوقة، إذ تُعد شهادة الخبير غير موثوقة وغير مقبولة عندما توجد فجوة تحليلية كبيرة بين البيانات والرأي المقدم (Kuhn, 2020, p8). كما يُقَمِّم دليل الخبير من حيث عقلانيته واتساقه الداخلي مع الأدلة المقدمة، حيث تُعد أسباب الرأي عنصراً حاسماً في قبوله، فإذا كانت الأسباب صحيحة كان الرأي صحيحاً، وإلا فلا. ويجوز للمحكمة إعطاء شهادة الخبير وزناً ضئيلاً أو استبعادها إذا تبين أن منطقتها تخمينية أو غير منطقي أو متناقض داخلياً بدرجة تفقدها الموثوقية (Idhiarhi, 2018, p15). وعليه، يتعين على المحاسبين القضائيين العمل على إعداد تقارير مثبتة وموثوقة (Enofe et al., 2017, p63)، كما يقع على قاضي الموضوع تقييم موثوقية كل من المنهجية المستخدمة والاستنتاج الذي توصل إليه الخبير (Inyang & Goodwil, 2020, p56). وبناءً على ما تقدم، فإن موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية لا تقتصر على كونها شرطاً لقبول التقرير من قبل المحكمة، بل تمتد آثارها لتنعكس على جودة الحكم القضائي ذاته، وهو ما يستدعي تناول مفهوم جودة الأحكام القضائية وأهميتها.

عاشراً/ جودة الأحكام القضائية

(1) مفهوم جودة الحكم القضائي وأهميته

عرفت بزار (2024، ص 294) الحكم القضائي الصحيح بأنه "الحكم المنهي للنزاع الذي صدر عن محكمة صاحبة اختصاص وصاحبة صلاحية والمستوفي لكامل الشروط الصحيحة الواجب توفرها بالحكم، ويصدر إصداراً صحيحاً ومكتوباً، ومتضمناً وقائع الدعوى كافة ومسبباً تسبباً سليماً". كما وعرفت جودة الأحكام القضائية بأنها "تفادي الغموض في الأحكام القضائية والإلزام بالوضوح والدقة عند إصدارها بما يضمن للأفراد فهمها والثقة بها" (العكيلي ومجيد، 2021، ص6). وأشار جطبي (2023، ص112) إلى أن الجودة في الأحكام القضائية تعبر عن مجموعة من الخصائص والمواصفات التي يتصف بها الحكم ليكون قادراً على تحقيق العدالة للأفراد من خلال لجوئهم إلى القضاء.

وفي هذا الإطار يرى الباحثون أن الحكم القضائي هو تلك الوثيقة الشاملة التي تتضمن معالجة الخصومة القضائية منذ انطلاقتها لغاية الفصل فيها، ويحدد فيها بوضوح الحقوق والالتزامات المترتبة على طرفي النزاع، وذلك لتجنب أي تفسيرات متناقضة أو مشكلات في التنفيذ، ويتصف الحكم القضائي بالإلزام ويعتبر عنواناً للحقيقة القانونية في المنازعة المطروحة. وأن الجودة في الأحكام القضائية تعبر عن مجموعة من الخصائص والمواصفات سواء الشكلية أو الموضوعية، التي يتصف بها الحكم كون جميع أجزاء الحكم مترابطة ولا يمكن فصلها، ليكون قادراً على تحقيق العدالة.

ومن زاوية أخرى تتبع أهمية جودة الحكم القضائي في عنصر أساسي يكمن في كونه وسيلة السلطة القضائية لتحقيق العدالة التي تحمي بها حقوق كافة الأطراف بصفتهم الطبيعية أو المعنوية من الانتهاك أو التعدي عليها بأي شكل من الأشكال. وأن تحقيق الجودة في القضاء بشكل عام من شأنه تحسين اقتصاد الدولة والمساهمة الفاعلة في ازدهاره ونموه عبر تشجيع وجلب الاستثمارات والتي لا يمكن أن تزدهر في ظل نظام قضائي متعثر أو بطيء أو غامض (جمعية عدالة، 2013، ص6).

(2) معايير وضوابط جودة الحكم القضائي

من المعروف بدهاء أن الحكم القضائي يقرر الحقوق وهو ما يضع حداً للمنازعات، من أجل ذلك ينبغي أن يحاط بالدقة والإحكام، وأن يكون حسن الصياغة ومحققاً للنفع (الطار وحسام، 2016، ص 671).

وفي هذا السياق أشار Council of Europe (2021, p15) بأن هيكل الحكم القضائي يمثل العرض الخارجي لمنطقه الداخلي. وبناءً على هذا الفهم، فإن كل حكم سوف يشتمل على العناصر التالية: الجزء التمهيدي؛ الجزء الوصفي (الوقائع)؛ الجزء المنطقي (الأسباب)؛ والجزء المتعلق بالحكم. والافتراض القائم في الأحكام القضائية أن تصدر دائماً صحيحة من ناحية الشكل ومطابقة للحقيقة من ناحية الموضوع، وتشمل هذه النواحي الآتي: أن يكون الحكم مسبب قانونياً؛ أن يكون قائماً على التقييم الصحيح للأدلة؛

أن يتوافق هذا الحكم مع قواعد المنطق القانوني؛ أن يتم صياغته بلغة صحيحة؛ ويمكن تنفيذه بسهولة دون اللجوء إلى أي إجراءات إيضاح أو تصحيح إضافية.

ومن الناحية التحليلية أكد العطار وحسام (2016، ص651) بأن التسبب يعد مكوناً رئيسياً وأساسياً من مكونات جودة الحكم القضائي، فهو الحثيثيات التي أدت بالقاضي إلى إصدار حكمه في الدعوى، فالقاضي ملزم بتسبب أحكامه وإقامتها على أدلة اثبات قوية من أجل تبرير النتيجة التي توصل إليها. وتجدر الإشارة إلى إن التسبب يعني أنه يتوجب على القاضي إبداء الأسباب القانونية والواقعية وبيان الأدلة ومؤداهها وطريقة استنباط النتيجة منها وصحة الإجراءات التي قامت عليها الأدلة، وكل ما يتعلق بالدفع والطلبات دون اعتبار ذلك مساساً بحرية الإقتناع، إذ إن ذلك توضيحاً لأداء واجبه القضائي ليتسم حكمه بالجودة المرجوة (قادري، 2022، ص202).

أثر موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في جودة الأحكام القضائية

بالانتقال إلى العلاقة بين جودة الأحكام القضائية وتقارير الخبرة القضائية المحاسبية يتبين ان هذه التقارير تؤدي دوراً جوهرياً في الفصل في المنازعات المالية، إذ يعتمد القاضي عليها لتكوين صورة واضحة عن الوقائع والمسائل الفنية والعلمية التي لا يمتلك الخبرة الكافية للإحاطة بها، مما يساعده على فهم جوهر النزاع بدقة. ولذا، يتعين أن تتمتع تقارير الخبرة القضائية المحاسبية بالخصائص الأساسية للجودة، وبوجه خاص خاصية الموثوقية، بما يُيسر إجراءات التقاضي ويدعم القاضي في إصدار حكمه مستنداً إلى هذه التقارير، إلى جانب الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى، وصولاً إلى حكم يتسم بالجودة ويحقق العدالة والإنصاف. وفي إطار خاصية الموثوقية أظهرت دراسة Lakhani (2019,p29) بأن موثوقية البيانات المالية الواردة في تقرير الشهود الخبراء لها تأثير كبير في اتخاذ الحكم القضائي. وأشارت دراسة Novo & Seijo (2010,p91) بأن الدراسات التجريبية المتعلقة بالقضاة وهيئات المحلفين كشفت بأن الموثوقية تشكل حجر الزاوية في عملية صنع الحكم القضائي في السياقات القانونية. ودراسة Kubica & Svejnova (2020,p4) التي أظهرت بأنه غالباً ما يكون تقرير الخبير هو الأساس لحكم المحكمة النهائي. وأكدت دراسة Inyang & Goodwil (2020,p59) بأن التقارير التي تتضمن أدلة موثوقة، تتمتع بالمصداقية، ومقنعة، تسهم في تحقيق العدالة. خلاصة القول، ترتبط جودة الأحكام القضائية ارتباطاً وثيقاً بجودة الأدلة المقدمة، لا سيما تقارير الخبرة القضائية المحاسبية. فالحكم السليم يتطلب تقريراً موثقاً ومقنعاً يمكن المحكمة من فهم الجوانب الفنية للنزاع، بهدف صياغة تقارير خبرة تستوفي معايير الموثوقية لتمكين المحكمة من بناء حكم عادل وذو جودة عالية.

حادي عشر/ الإطار المنهجي والدراسة الميدانية

(1) الإطار المنهجي

نعرض في التالي الإجراءات المنهجية التي تم اتباعها للقيام بالدراسة الميدانية، وجاءت الخطوات كالاتي:

1. منهج الدراسة

اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، وسعيه إلى وصف الظاهرة محل البحث وتحليل العلاقات بين متغيراتها واختبار فرضياتها. ويُعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر البحثية كما هي في الواقع، إذ يهتم بوصفها والتعبير عنها وصفاً كيفياً وكمياً (شعيب، 2023، ص 217).

2. مصادر البيانات

المصادر الثانوية: اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح المكتبي للأدبيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، إذ شملت هذه الأدبيات الدراسات العلمية المنشورة والبيانات غير المنشورة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحثون إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض.

3. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة قضاة المحاكم النظامية (قضاة الموضوع) العاملين في محاكم الصلح، والبداية، والاستئناف في المحافظات الجنوبية لفلسطين. وقد بلغ العدد الإجمالي لأفراد المجتمع (59) قاضياً وفقاً لآخر الإحصائيات المتاحة. ويأتي اختيار هذه الفئة تحديداً لكون القضاة هم الجهة التي منحها القانون سلطة تقديرية واسعة في تقييم الأدلة الفنية، ومن ثم فهم الطرف المعني بالفصل في مدى موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، والجهة المخولة قانوناً بالاعتماد عليها في إصدار الأحكام القضائية. وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل بحيث تشمل عينة الدراسة جميع مفردات مجتمع الدراسة. والجدول رقم (1) يوضح توزيع القضاة حسب نوع المحكمة كالآتي:

جدول رقم (1) توزيع مجتمع وعينة الدراسة

المحكمة	عدد القضاة	النسبة	المحكمة	عدد القضاة	النسبة
بداية رفح	4	6.8%	صلح رفح	1	1.7%
بداية خانينونس	6	10.2%	صلح خانينونس	2	3.4%
بداية الوسطى	4	6.8%	صلح الوسطى	2	3.4%
بداية غزة	13	22.0%	صلح غزة	6	10.2%
بداية الشمال	5	8.5%	صلح الشمال	1	1.7%
إجمالي قضاة البداية	32	54.2%	إجمالي قضاة الصلح	12	20.3%
إجمالي قضاة الاستئناف	15	25.4%			
إجمالي القضاة				59	100.0%

4. جمع البيانات ونسبة الاسترداد

بعد توزيع أداة جمع البيانات (الاستبانة) على عينة الدراسة، تم استرداد (46) استبانة صالحة للتحليل من أصل (59)، وبذلك بلغ معدل الاسترداد الإجمالي (77.9%)، وهي نسبة مقبولة وجيدة ويمكن الاعتماد عليها لتحليل البيانات وتعميم نتائجها في حدود مجتمع الدراسة. والجدول رقم (2) يوضح نسبة الاسترداد حسب وظيفة القضاة كالآتي:

جدول رقم (2) نسب الاسترداد من مجتمع الدراسة

القضاة	العدد الموزع	العدد المسترد	نسبة الاسترداد
قاضي بداية	32	24	75.0%
قاضي صلح	12	10	83.3%
قاضي استئناف	15	12	80.0%
الإجمالي	59	46	77.9%

5. أداة جمع بيانات الدراسة

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، وتكوّنت من محاور تمثل المتغير المستقل (موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية) بأبعاده الثلاثة (الصدق في التعبير، القابلية للتحقق، والحياد)، والمتغير التابع (جودة الأحكام

القضائية). وقد استُخدم مقياس ليكرت ذي السبع درجات لقياس اتجاهات أفراد عينة الدراسة، حيث فُسرت المتوسطات الحسابية وفق مستويات موافقة متدرجة من منخفضة جداً إلى مرتفعة جداً، بالاعتماد على الأوزان النسبية للمتوسطات الحسابية.

6. الصدق والثبات

(أ): الصدق

صدق أداة الدراسة هو أسلوب لقياس مدى صحة أداة الدراسة (الاستبانة)، ويمكن تعريف الصدق على أنه مدى قدرة المقياس على وصف أو تقدير ما صمم لقياسه، ووجود درجة عالية من الصدق يدل على غياب الأخطاء المنهجية في أداة الدراسة، ويعكس المفهوم المفترض والحقيقي للمقياس (عودة، 2018، ص 71).

الصدق الظاهري

يعتبر الصدق الظاهري مؤشراً أساسياً وأدائياً على صدق المقياس وهو تقييم سريع يشير إلى الدرجة التي يبدو أن المقياس صالح لما صمم من أجل قياسه ويعتمد على خبرة المحكمين بدون تجريب (القصابي، 2020، ص 543).

وقد قام الباحثون بعرض الاستبانة بشكلها الأولي على عدد من المحكمين من مختلف الجامعات المحلية والمتخصصين بعلوم المحاسبة والقانون والإحصاء، وقدم المحكمين مجموعة من الملاحظات على أداة الدراسة، وقد أخذ بهذه الملاحظات وإعادة صياغة الاستبانة استناداً إلى آرائهم، للوصول إلى تمثيل علمي حقيقي للمحتوى المراد قياسه وإقرار الشكل النهائي لأداة الدراسة.

صدق الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى ارتباط درجات فقرات كل بعد بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وكذلك مدى ارتباط درجات فقرات محاور الدراسة بالدرجة الكلية لأداة الدراسة (عودة، 2018، ص 71).

وفيما يلي عرض نتائج صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وذلك من خلال معاملات الارتباط بين درجات فقرات كل بعد والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، إضافة إلى معاملات الارتباط بين أعداد متغير موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية والدرجة الكلية للأداة، وكذلك معاملات الارتباط لفقرات محور جودة الأحكام القضائية، وذلك للتحقق من توافر معايير صدق الاتساق الداخلي عند مستوى دلالة (0.05):

1. معاملات الصدق لبعد الصدق في التعبير

جدول (3): يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الأول الصدق في التعبير

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تُطبق الأساليب المحاسبية المهنية في التقرير بشكل صحيح بما يضمن دقة النتائج ومصداقيتها.	0.798*	0.000
2	يوفر التقرير معالجة شاملة لمختلف جوانب النزاع، ويتضمن قدرًا كافيًا من المعلومات والأدلة الداعمة للاستنتاجات.	0.822*	0.000
3	تُعرض المعلومات في التقرير بدقة وبدون أخطاء قد تؤثر في صحة النتائج.	0.643*	0.000
4	يعكس التقرير الوقائع المالية محل النزاع كما هي، دون حذف أو إغفال لأي معلومات جوهرية قد تؤثر في صحة الاستنتاجات.	0.734*	0.008
5	يلتزم التقرير بعرض الوقائع كما هي، دون إدراج استنتاجات أو تفسيرات لا تستند إلى معلومات وأدلة مثبتة.	0.756*	0.000

2. معاملات الصدق لبعد القابلية للتحقق

جدول (4): يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني القابلية للتحقق

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يُعد التقرير خبير مستقل وفق أساليب محاسبية مهنية متوافقة مع المعايير المحاسبية المعتمدة، مما يُمكن المحكمة أو خبير آخر مستقل التحقق من صحته.	0.632*	0.000
2	تمكّن المستندات والبيانات الأصلية المرفقة أو المشار إليها في التقرير المحكمة من التحقق من صحة المعلومات والأدلة والوقائع الواردة فيه.	0.783*	0.000
3	تمكّن التقارير المحكمة من إعادة فحص المعلومات والأدلة والتحقق من النتائج عند استخدام نفس الأساليب.	0.660*	0.000
4	يتضمّن التقرير الخطوات التحليلية والإجراءات التي بُنيت عليها النتائج، ولا يكتفي بعرض الاستنتاجات دون بيان منهج الوصول إليها.	0.708*	0.000
5	يتضمن التقرير توثيقاً واضحاً للافتراضات ومصادر المعلومات والمنطق المستخدم للوصول إلى الاستنتاجات.	0.638*	0.000

3. معاملات الصدق لبعد الحياد

جدول (5): يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث الحياد

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يُعرض التقرير بشكل مهني دون أي مؤشرات توجيهية أو استنتاجات مسبقة.	0.738*	0.000
2	يقدم التقرير معلوماته وأدلته بصورة محايدة دون تحيز لطرف من أطراف النزاع.	0.741*	0.000
3	يقدم التقرير المعلومات والأدلة بصورة غير انتقائية، بحيث تُعرض العناصر الجوهرية المرتبطة بالنزاع دون ترجيح غير مبرر لصالح أي طرف.	0.656*	0.000
4	يعتمد التقرير على معلومات وأدلة موضوعية بعيداً عن أي مؤثرات خارجية.	0.620*	0.000
5	تُقدّم تحليلات التقرير واستنتاجاته دون استخدام عبارات توجيهية أو لغة تحمل تفضيلاً غير مبرر لأي طرف.	0.594*	0.000

*معنوي عند مستوى (0.01)، ** معنوي عند مستوى (0.05). معامل الصدق: معامل الارتباط بيرسون بين الفقرة والبعد.

تُظهر نتائج جداول (3)، (4)، (5) الخاصة بصدق الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية أن جميع معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للأبعاد التي تنتمي إليها كانت موجبة ومرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يدل على توافر صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وصلاحيتها لقياس المتغيرات التي أُعدت من أجلها.

4. معاملات الصديق لمحوّر جودة الأحكام القضائية

جدول (6): يوضح معاملات صدق الاتساق الداخلي لفقرات محوّر جودة الأحكام القضائية

#	الفقرة	معامل الارتباط	مستوي الدلالة
1	يؤثر التزام التقرير بتطبيق الأساليب المحاسبية المهنية بشكل صحيح في تعزيز موثوقية النتائج، بما ينعكس على جودة الحكم القضائي.	0.758*	0.000
2	تُسهم شمولية التقرير وتضمينه معلومات وأدلة كافية في تعزيز موثوقية التقرير، وبالتالي رفع جودة الحكم القضائي.	0.495*	0.000
3	يُسهم توافر معلومات دقيقة وخالية من الأخطاء في التقرير في تحسين جودة الحكم القضائي.	0.375*	0.000
4	يعزز عرض الوقائع المالية محل النزاع بصورة كاملة ودون إغفال أي معلومات جوهرية من موثوقية التقرير وجودة الحكم القضائي.	0.599*	0.000
5	يُسهم التزام تقرير الخبرة القضائية المحاسبية بعرض الوقائع كما هي، دون إدراج استنتاجات غير مدعومة بالأدلة، في تحسين جودة الحكم القضائي.	0.552*	0.000
6	تُسهم قابلية التحقق من التقرير، من خلال التزام الخبير بتطبيق أساليب محاسبية مهنية متوافقة مع المعايير المحاسبية المعتمدة، في تعزيز جودة الحكم القضائي.	0.652*	0.000
7	يُسهم تمكين التقرير للمحكمة من التحقق من صحة المعلومات والوقائع عبر المستندات والبيانات الأصلية في تحسين جودة الحكم القضائي.	0.615*	0.000
8	يُسهم تمكين التقرير من إعادة فحص المعلومات والأدلة والتحقق من النتائج في تحسين جودة الحكم القضائي.	0.498*	0.000
9	يُسهم توضيح المنهجية التحليلية والإجراءات المتبعة في التقرير في تعزيز موثوقية التقرير، بما ينعكس إيجاباً على جودة الحكم القضائي.	0.706*	0.000
10	يُسهم توثيق الافتراضات ومصادر المعلومات والمنطق المستخدم في التقرير في تعزيز موثوقيته ودعم جودة الحكم القضائي.	0.579*	0.000
11	يُسهم خلو التقرير من المؤشرات التوجيهية أو الاستنتاجات المسبقة في تحسين جودة الحكم القضائي.	0.661*	0.000
12	يساعد عرض المعلومات والأدلة في التقرير بصورة محايدة في تعزيز موثوقية التقرير وجودة الحكم القضائي.	0.588*	0.000
13	تؤثر موضوعية المعلومات والأدلة الواردة في التقرير، وخلوها من أي مؤثرات خارجية، في تعزيز جودة الحكم القضائي.	0.691*	0.000
14	يُسهم عرض الوقائع والمعلومات في التقرير بصورة غير انتقائية ودون ترجيح غير مبرر لأي طرف في تعزيز حياد التقرير، بما ينعكس إيجاباً على جودة الحكم القضائي.	0.651*	0.000
15	تُسهم الصياغة المهنية المحايدة لتحليلات التقرير واستنتاجاته، الخالية من التوجيه أو أي تفضيل غير مبرر لأحد أطراف النزاع، في تحسين جودة الحكم القضائي.	0.641*	0.000

*معنوي عند مستوى (0.01)، ** معنوي عند مستوى (0.05). معامل الصدق: معامل الارتباط بيرسون بين الفقرة والمحور
تُظهر نتائج جدول (6) الخاص بصدق الاتساق الداخلي ل فقرات محور جودة الأحكام القضائية أن جميع معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور كانت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، وتراوح قيم معاملات الارتباط بين (0.375) و(0.758).

(ب): الثبات

ثبات أداة الدراسة هو أسلوب لقياس مدى اتساق واستقرار أداة الدراسة، أي درجة الاعتماد عليها في إعطاء نتائج مقارنة عند إعادة تطبيقها في ظروف متشابهة. ويعني ذلك أنه في حال استخدام باحث آخر لنفس أداة الدراسة وتطبيقها على عينة مماثلة وتحت نفس الظروف، فإنه يُتوقع الحصول على نتائج مقارنة، مما يدل على تمتع الأداة بدرجة مناسبة من الثبات (عودة، 2018، ص71).

ولدراسة ثبات الاستبانة استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لكل بعد ومحور من أبعاد ومحاور الدراسة، وجاءت النتائج كالآتي:

جدول (7): معاملات الثبات

البعد/ المحور	الفقرات	ألفا كرونباخ	درجة الثبات
الصدق في التعبير	5	0.800	مرتفعة
القابلية للتحقق	5	0.714	مرتفعة
الحياد	5	0.689	جيدة
المحور الأول: موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية	15	0.879	مرتفعة
المحور الثاني: جودة الأحكام القضائية	15	0.872	مرتفعة

تُظهر نتائج جدول (7) أن معاملات الثبات لجميع أبعاد ومحاور الدراسة جاءت ضمن مستويات مقبولة إحصائياً، حيث تراوحت بين (0.689) و(0.879)، مما يدل على تمتع أداة الدراسة بدرجة جيدة إلى مرتفعة من الثبات والاتساق الداخلي. وقد حقق المحور الأول المتعلق بموثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، والمحور الثاني المتعلق بجودة الأحكام القضائية، أعلى معاملات ثبات، الأمر الذي يعزز موثوقية النتائج المستخلصة وإمكانية الاعتماد على أداة الدراسة في قياس متغيراتها.

(2) الدراسة الميدانية

تحليل المحاور والأبعاد

الجدول (8) أذناه يوضح نتائج تحليل محاور وأبعاد الدراسة التي تمثلت في المحور الأول: موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية وأبعاده (الصدق في التعبير، القابلية للتحقق، الحياد)، والمحور الثاني: جودة الأحكام القضائية، وذلك كالآتي:

جدول (8): نتائج تحليل أبعاد ومحاور الدراسة

البعد/ المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
الصدق في التعبير	4.99	0.73	71.24%
القابلية للتحقق	4.94	0.75	70.56%
الحياد	4.74	0.91	67.70%
المحور الأول: موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية	4.89	0.69	69.83%

68.03%	0.77	4.76	المحور الثاني: جودة الاحكام القضائية
--------	------	------	--------------------------------------

تُظهر نتائج جدول (8) أن المتوسطات الحسابية لجميع أبعاد ومحاوير الدراسة جاءت مرتفعة، وتراوحت الأوزان النسبية بين (67.70%) و(71.24%)، مما يعكس اتجاهات إيجابية لدى قضاة مجتمع الدراسة تجاه موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية وجودة الأحكام القضائية. وقد تصدر بُعد الصدق في التعبير الأبعاد من حيث المتوسط الحسابي، يليه بُعد القابلية للتحقق، ثم بُعد الحياد، في حين أظهرت النتائج مستوى موافقة مرتفعاً لكل من محور موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية ومحور جودة الأحكام القضائية. كما تشير قيم الانحراف المعياري إلى وجود درجة مناسبة من التجانس في استجابات أفراد العينة، مع تباين نسبي محدود لا يؤثر في الاتجاه العام للنتائج.

أ. نتائج تحليل أبعاد المحور الأول "موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية"

نستعرض في الآتي نتائج تحليل فقرات الأبعاد المكونة للمحور الأول، وذلك بغرض التعرف على مستويات الموافقة حول كل فقرة من فقرات الأبعاد من وجهة نظر القضاة.

1. نتائج تحليل البعد الأول "الصدق في التعبير"

جدول (9): تحليل نتائج فقرات البعد الأول "الصدق في التعبير"

#	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تُطبق الأساليب المحاسبية المهنية في التقرير بشكل صحيح بما يحقق دقة النتائج ومصداقيتها.	4.85	1.154	69.29%
2	يوفر التقرير معالجة شاملة لمختلف جوانب النزاع، ويتضمن قدرًا كافيًا من المعلومات والأدلة الداعمة للاستنتاجات.	4.72	1.068	67.43%
3	تُعرض المعلومات في التقرير بدقة وبدون أخطاء قد تؤثر في صحة النتائج.	4.91	1.279	70.14%
4	يعكس التقرير الوقائع المالية محل النزاع كما هي، دون حذف أو إغفال لأي معلومات جوهرية قد تؤثر في صحة الاستنتاجات.	4.67	1.266	66.71%
5	يلتزم التقرير بعرض الوقائع كما هي، دون إدراج استنتاجات أو تفسيرات لا تستند إلى معلومات وأدلة مثبتة.	4.54	1.295	64.86%
	البعد الأول: الصدق في التعبير	4.99	0.730	71.24%

تُظهر نتائج جدول (9) ارتفاع مستوى الموافقة على فقرات بُعد الصدق في التعبير ككل، حيث جاءت المتوسطات الحسابية مرتفعة، بما يعكس إدراك القضاة لأهمية خاصية الصدق في التعبير في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية. كما تشير قيم الانحراف المعياري إلى وجود درجة مناسبة من التجانس في استجابات القضاة، مع تباين نسبي محدود بين الفقرات، دون أن يؤثر ذلك في الاتجاه العام للنتائج.

وقد أظهرت النتائج أن أعلى درجات الموافقة كانت للفقرة الثالثة، حيث بلغ الوزن النسبي لها (70.14%)، مما يعكس مستوى مرتفعاً من التأييد من قبل القضاة لهذه الفقرة، وتتص على "تعرض المعلومات في التقرير بدقة وبدون أخطاء قد تؤثر في صحة النتائج".

ويعزو الباحثون هذا المستوى المرتفع من موافقة القضاة إلى إدراكهم لأهمية دقة المعلومات وخلوها من الأخطاء في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، باعتبارها الأساس الذي تُبنى عليه قناعة المحكمة بشأن الوقائع المالية محل النزاع. كما يعكس ذلك وعي

القضاة بأن جودة تقرير الخبرة تبدأ من سلامة العرض ودقة المحتوى، لما لذلك من أثر مباشر في إمكانية الاعتماد عليه في إصدار الحكم القضائي السليم.

وتتفق إجابات القضاة على هذه الفقرة مع دراسة Oni & Emmanuel (2023, p53) التي بينت بأن الهدف الرئيس لتقارير الخبرة المحاسبية يتمثل في توفير معلومات دقيقة وصحيحة حول أحداث معينة. ودراسة عقري وبوسبعين (2021، ص582) التي أفادت بأن المعلومات التي تتسم بالموثوقية هي تلك المعلومات الخالية من الأخطاء. وكذلك دراسة Idhiarhi (2018, p6) التي أكدت بأنه إذا ثبت وجود خطأ في المعلومات المقدمة في التقرير، يصبح هذا التقرير غير صالح.

وقد أظهرت النتائج أيضاً بأن أدنى مستويات الموافقة كانت للفقرة الخامسة، وبلغ الوزن النسبي لها (64.86%)، وتتص على "يلتزم التقرير بعرض الوقائع كما هي، دون إدراج استنتاجات أو تفسيرات لا تستند إلى معلومات وأدلة مثبتة".

يتضح من إجابات القضاة بأن مستوى موافقتهم على هذه الفقرة متوسط مرتفع، ويرجع الباحثون هذا المستوى من الموافقة (الذي يعد أقل نسبياً مقارنة ببقية الفقرات) إلى أن القضاة يتوقعون من الخبير ليس فقط سرد الوقائع، بل تقديم "تفسيرات مهنية" و"استنتاجات منطقية" تساعد المحكمة في فهم المسائل الفنية المعقدة. فالحذر في موافقة القضاة على هذه الفقرة قد ينبع من خشيتهم أن يؤدي الالتزام الحرفي بسرد الوقائع دون أي "اجتهاد تفسيري مبني على الدليل" إلى تقرير جامد لا يقدم بالإضافة المرجوة للقاضي غير المتخصص في الأمور المالية. ومع ذلك، تظل الموافقة مرتفعة لأن الأصل هو أن أي استنتاج يجب أن يظل مقيداً بالدليل المادي لتحقيق الموضوعية.

وتتسجم هذه النتيجة مع دراسة Enofe et al. (2017, p72) التي أكدت على ضرورة أن يذكر في التقرير الوقائع أو الافتراضات التي تم الاستناد عليها. ودراسة Idhiarhi (2018, p6) التي أفادت بأهمية التأكد من بيان إثبات الوقائع بأدلة مقبولة في التقرير. ودراسة Henrique et al. (2023, p99) التي أوصت بضرورة أن تحتوي تقارير الخبراء المحاسبين على استنتاجات متسقة، ومبنية على أدلة مستندية، بما يعزز موثوقية التقرير وقابليته للاعتماد القضائي.

2. نتائج تحليل البعد الثاني "القابلية للتحقق"

جدول (10): تحليل نتائج فقرات البعد الثاني "القابلية للتحقق"

#	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	يُعد التقرير خبير مستقل وفق أساليب محاسبية مهنية متوافقة مع المعايير المحاسبية المعتمدة، مما يُمكن المحكمة أو خبير آخر مستقل التحقق من صحته.	4.93	1.063	70.43%
2	تمكّن المستندات والبيانات الأصلية المرفقة أو المشار إليها في التقرير المحكمة من التحقق من صحة المعلومات والأدلة والوقائع الواردة فيه.	4.93	1.020	70.43%
3	تمكّن التقارير المحكمة من إعادة فحص المعلومات والأدلة والتحقق من النتائج عند استخدام نفس الأساليب.	5.15	1.115	73.57%
4	يتضمّن التقرير الخطوات التحليلية والإجراءات التي بُنيت عليها النتائج، ولا يكتفي بعرض الاستنتاجات دون بيان منهج الوصول إليها.	5.00	1.095	71.43%
5	يتضمن التقرير توثيقاً واضحاً للافتراضات ومصادر المعلومات والمنطق المستخدم للوصول إلى الاستنتاجات.	4.91	1.071	70.14%
	البعد الثاني: القابلية للتحقق	4.94	0.750	70.56%

تُبين نتائج جدول (10) ارتفاع مستوى الموافقة على فقرات بُعد القابلية للتحقق ككل، حيث جاءت المتوسطات الحسابية مرتفعة، مما يدل على أهمية خاصية القابلية للتحقق في إعداد تقارير الخبرة، بما يتيح إمكانية إعادة الفحص والتحقق من النتائج. كما تعكس قيم الانحراف المعياري درجة مناسبة من التجانس في آراء أفراد العينة، مع وجود تباين نسبي محدود لا يؤثر في الاتجاه العام للنتائج.

وقد أظهرت النتائج أن أعلى درجات الموافقة كانت للفقرة الثالثة، حيث بلغ الوزن النسبي لها (73.57%)، مما يدل على التأييد المرتفع للقضاة لهذه الفقرة. وتتص على "تمكّن التقارير المحكمة من إعادة فحص المعلومات والأدلة والتحقق من النتائج عند استخدام نفس الأساليب".

يرجع الباحثون المستوى المرتفع لموافقة القضاة على هذه الفقرة إلى إدراكهم لأهمية أن يكون تقرير الخبرة القضائية المحاسبية قابلاً لإعادة الفحص والتحقق من نتائجه بصورة عملية، بما يمكّن المحكمة أو خبيراً آخر من اختبار سلامة النتائج عند استخدام الأساليب ذاتها. فإمكانية إعادة الفحص تُخرج التقرير من نطاق الرأي غير القابل للاختبار إلى نطاق الدليل الفني القابل للتحقق، مما يعزز ثقة المحكمة في مضمونه، ويحدّ من احتمالات الطعن في نتائجه، ويدعم الاعتماد عليه في تكوين القناعة القضائية وإصدار الحكم السليم في المنازعات المالية.

وتتفق إجابات القضاة على هذه الفقرة مع دراسة (Abukhalaf et al, 2021, p128) التي بينت بأنه ينبغي أن تكون الأساليب المستخدمة موثوقة وأن يتم تطبيقها بشكل موثوق على وقائع القضية. ودراسة (Vasile & Croitoru, 2021, p35) التي أوضحت بأنه على الخبير عند جمع الأدلة واستخلاص الاستنتاجات أن يختار تطبيق الأساليب المثلى لممارسة الخبرة الفنية وتحقيق أهدافها. وفي المقابل أفادت دراسة (Suarez & Bolt, 2019, p75) بأن أحد الأسباب التي تجعل المحاكم تستبعد الشهادة بسبب عدم الموثوقية، هو عدم استخدام الأساليب المقبولة بشكل عام.

وقد أظهرت النتائج أيضاً بأن أدنى مستويات الموافقة كانت للفقرة الخامسة وبلغ الوزن النسبي لها (70.14%) وتتص على "يتضمن التقرير توثيقاً واضحاً للافتراضات ومصادر المعلومات والمنطق المستخدم للوصول إلى الاستنتاجات".

ويعزو الباحثون حصول هذه الفقرة على أدنى مستوى نسبي من الموافقة - مع بقائها ضمن مستوى الموافقة المرتفع - إلى أن توثيق الافتراضات والمسار التحليلي الذي اعتمده الخبير ينطوي غالباً على درجة من التقدير المهني، مما قد يجعل إخضاع هذه الجوانب للتحقق أقل مباشرة مقارنة بالبيانات الرقمية والمستندات المادية. كما قد يغفل بعض الخبراء عن الإفصاح الصريح عن الافتراضات أو مصادر المعلومات أو المنطق التحليلي المستخدم، باعتبارها أموراً فنية ضمنية، الأمر الذي قد يؤثر في تقدير القضاة لأهمية هذا الجانب عند تقييم قابلية التقرير للتحقق. ومع ذلك، تظل هذه العناصر جوهرية لتمكين المحكمة من اختبار سلامة المنهج والإجراءات المتبعة في إعداد التقرير، وتعزيز قوته الإثباتية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Enofe et al, 2017, p72) التي أفادت بأنه يجب أن يذكر الخبراء الوقائع أو الافتراضات التي تستند إليها آرائهم، وأن يأخذوا في الاعتبار الوقائع المادية. ودراسة (Crain et al, 2015, p28) التي بينت بأنه من المهم أيضاً توثيق الافتراضات في التقرير، ومصدر المعلومات التي وفرت أساساً للافتراضات، والمنطق المستخدم للوصول إلى هذه الافتراضات. وقد أكدت دراسة (Idhiarhi, 2018, p6) بأنه إذا استند التقرير إلى افتراضات غير صحيحة أو غير قابلة للتحقق من خلال الأدلة، فإن الاستنتاجات الواردة فيه تفقد قيمتها وقد تُعد تخمينية وغير مقبولة قضائياً. وتكمن أهمية إثبات الوقائع والافتراضات التي يقوم عليها التقرير في تمكين المحكمة من اختبار سلامة المنهج والإجراءات المتبعة في إعداده. كما أن غياب هذه الأدلة يحدّ بشكل كبير من القوة الإثباتية للتقرير ويضعف إمكانية الاعتماد عليه في الفصل في النزاع.

3. نتائج تحليل البعد الثالث "الحياد"

جدول (11): تحليل نتائج فقرات البعد الثالث "الحياد"

#	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	يُعرض التقرير بشكل مهني دون أي مؤشرات توجيهية أو استنتاجات مسبقة.	5.04	1.074	72.00%
2	يقدم التقرير معلوماته وأدلته بصورة محايدة دون تحيز لطرف من أطراف النزاع.	5.11	1.197	73.00%
3	يقدم التقرير المعلومات والأدلة بصورة غير انتقائية، بحيث تُعرض العناصر الجوهرية المرتبطة بالنزاع دون ترجيح غير مبرر لصالح أي طرف.	5.09	1.132	72.71%
4	يعتمد التقرير على معلومات وأدلة موضوعية بعيداً عن أي مؤثرات خارجية.	4.65	.948	66.43%
5	تقدم تحليلات التقرير واستنتاجاته دون استخدام عبارات توجيهية أو لغة تحمل تفضيلاً غير مبرر لأي طرف.	4.80	1.240	68.57%
	البعد الثالث: الحياد	4.74	0.91	67.70%

تُظهر نتائج جدول (11) ارتفاع مستوى الموافقة على فقرات بُعد الحياد ككل، حيث جاءت المتوسطات الحسابية مرتفعة، بما يعكس إدراك القضاة لأهمية عرض المعلومات والأدلة بصورة محايدة وغير متحيزة، ودون توجيه أو ترجيح غير مبرر لأي طرف من أطراف النزاع. كما تشير قيم الانحراف المعياري إلى وجود درجة مناسبة من التجانس في استجابات أفراد العينة، مع تباين نسبي محدود بين الفقرات، دون أن يغيّر من الاتجاه العام للنتائج.

وقد أظهرت النتائج أن أعلى درجات الموافقة كانت للفقرة الثانية، حيث بلغ الوزن النسبي لها (73.00%)، مما يدل على التأييد المرتفع للقضاة لهذه الفقرة. وتتص على "يقدم التقرير معلوماته وأدلته بصورة محايدة دون تحيز لطرف من أطراف النزاع". ويعزو الباحثون هذا المستوى المرتفع لموافقة القضاة على هذه الفقرة إلى إدراكهم لأهمية التزام التقرير بالحياد وعدم التحيز عند عرض المعلومات والأدلة، لما لذلك من دور أساسي في تعزيز ثقة المحكمة في التقرير ومضمونه، وإصدار الحكم العادل. وتتفق إجابات القضاة على هذه الفقرة مع دراسة حامد (2017، ص 385) التي أفادت بأن التقرير ينبغي أن يتضمن رأياً فنياً مهنيًا محايداً يدعم الفصل في الدعاوى القضائية. ودراسة Suarez & Bolt (2019, p71) التي بينت بأنه على الخبير المحاسبي أن يكون غير متحيز وألا يعمل كمدافع عن أي من الطرفين. ودراسة عقري وبوسبعين (2021، ص 582) التي بينت بأن المعلومات التي تتسم بالموثوقية هي تلك المعلومات الخالية من التحيز والتي تتسم بالحياد. ودراسة Kubica & Svejdova (2020, p5) التي أكدت بأنه لا ينبغي للخبير أن يؤثر عمداً على نتيجة التقييم لصالح أي طرف من خلال اختيار أساليب أو بيانات أو إجراءات معينة مستخدمة في إعداد التقرير.

وقد أظهرت النتائج أيضاً بأن أدنى مستويات الموافقة كانت للفقرة الرابعة، وبلغ الوزن النسبي لها (66.43%) وتتص على "يعتمد التقرير على معلومات وأدلة موضوعية بعيداً عن أي مؤثرات خارجية". يتضح من إجابات القضاة بأن مستوى موافقتهم على هذه الفقرة مرتفع أيضاً ولكنها الأقل نسبة وزن بين الفقرات.

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى إدراك القضاة لطبيعة التحديات الميدانية التي تواجه الخبراء؛ حيث إن "المؤثرات الخارجية" تمثل متغيراً معقداً يتداخل فيه الجانب المهني بالجانب السلوكي. وقد يفسر القضاة ذلك بأن الخبير، رغم حياده، يعمل في بيئة تفاعلية مع أطراف النزاع، مما قد يجعل التحرر الكامل من الضغوط الخارجية أمراً مثالياً يصعب تحقيقه بصورة مطلقة مقارنة بالحياد في "عرض المعلومات" الذي يمكن ضبطه إجرائياً. كما يرى الباحثون أن انخفاض الوزن النسبي لهذه الفقرة -رغم بقائه ضمن مستوى

الموافقة المرتفع- يشير إلى أن القضاة يمنحون الأولوية للمخرج النهائي للتقرير (النتائج والأدلة) كمعيار للحياة، أكثر من تركيزهم على الظروف المحيطة بإعداده، إيماناً منهم بأن كفاءة القاضي وقدرته على فحص التقرير هي الضمانة الأساسية لمواجهة أي مؤثرات قد تخل بموضوعية العمل الخبير.

وتتفق إجابات القضاة على هذه الفقرة مع دراسة (Henrique et al (2023) التي أوصت بكتابة تقارير الخبراء المحاسبين بطريقة موضوعية، وأن يتم إعداد تقرير الخبير المحاسبي بجودة عالية. ودراسة (Idhiarhi (2018,p10) التي أوضحت بأن الشاهد الخبير يقدم مساعدة مستقلة للمحكمة من خلال رأي موضوعي ونزيه، ولا يجوز للشاهد الخبير في المحكمة أن يتولى دور المحامي. وفي المقابل أظهرت دراسة (Brennan (2005,p3) أن بعض الخبراء يميل إلى تكييف أدلتهم وفقاً لمتطلبات موكلهم ولا يولون اهتماماً كافياً للحاجة إلى أن تكون متوازنة وموضوعية. ودراسة (Abukhalaf et al (2021,p117) التي أظهرت بأن استبعاد التقارير الناتجة عن ضعف جانب الموثوقية قد تركز في أحد جوانبه بعدم الموضوعية.

ب. نتائج تحليل المحور الثاني "جودة الأحكام القضائية"

جدول (12): نتائج تحليل المحور الثاني "جودة الأحكام القضائية"

#	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	يؤثر التزام التقرير بتطبيق الأساليب المحاسبية المهنية بشكل صحيح في تعزيز موثوقية النتائج، بما ينعكس على جودة الحكم القضائي.	5.22	1.172	74.57%
2	تُسهم شمولية التقرير وتضمينه معلومات وأدلة كافية في تعزيز موثوقية التقرير، وبالتالي رفع جودة الحكم القضائي.	4.65	1.337	66.43%
3	يُسهم توافر معلومات دقيقة وخالية من الأخطاء في التقرير في تحسين جودة الحكم القضائي.	4.93	1.405	70.43%
4	يعزز عرض الوقائع المالية محل النزاع بصورة كاملة ودون إغفال أي معلومات جوهرية من موثوقية التقرير وجودة الحكم القضائي.	4.65	1.370	66.43%
5	يُسهم التزام تقرير الخبرة القضائية المحاسبية بعرض الوقائع كما هي، دون إدراج استنتاجات غير مدعومة بالأدلة، في تحسين جودة الحكم القضائي.	5.20	1.067	74.29%
6	تُسهم قابلية التحقق من التقرير، من خلال التزام الخبير بتطبيق أساليب محاسبية مهنية متوافقة مع المعايير المحاسبية المعتمدة، في تعزيز جودة الحكم القضائي.	4.76	1.303	68.00%
7	يُسهم تمكين التقرير للمحكمة من التحقق من صحة المعلومات والوقائع عبر المستندات والبيانات الأصلية في تحسين جودة الحكم القضائي.	5.13	1.376	73.29%
8	يُسهم تمكين التقرير من إعادة فحص المعلومات والأدلة والتحقق من النتائج في تحسين جودة الحكم القضائي.	4.83	1.525	69.00%
9	يُسهم توضيح المنهجية التحليلية والإجراءات المتبعة في التقرير في تعزيز موثوقية التقرير، بما ينعكس إيجاباً على جودة الحكم القضائي.	4.70	1.364	67.14%
10	يُسهم توثيق الافتراضات ومصادر المعلومات والمنطق المستخدم في التقرير في تعزيز موثوقيته ودعم جودة الحكم القضائي.	5.07	1.357	72.43%

68.57%	1.327	4.80	يُسهم خلو التقرير من المؤشرات التوجيهية أو الاستنتاجات المسبقة في تحسين جودة الحكم القضائي.	11
69.86%	1.479	4.89	يساعد عرض المعلومات والأدلة في التقرير بصورة محايدة في تعزيز موثوقية التقرير وجودة الحكم القضائي.	12
65.86%	1.256	4.61	تؤثر موضوعية المعلومات والأدلة الواردة في التقرير، وخلوها من أي مؤثرات خارجية، في تعزيز جودة الحكم القضائي.	13
64.86%	1.242	4.54	يُسهم عرض الوقائع والمعلومات في التقرير بصورة غير انتقائية ودون ترجيح غير مبرر لأي طرف في تعزيز حياد التقرير، بما ينعكس إيجاباً على جودة الحكم القضائي.	14
64.00%	1.130	4.48	تُسهم الصياغة المهنية المحايدة لتحليلات التقرير واستنتاجاته، الخالية من التوجيه أو أي تفضيل غير مبرر لأحد أطراف النزاع، في تحسين جودة الحكم القضائي.	15
68.03%	0.77	4.76	المحور الثاني: جودة الأحكام القضائية	

تُظهر نتائج جدول (12) أن محور جودة الأحكام القضائية يعكس بصورة واضحة أبعاد الموثوقية الثلاثة المتمثلة في الصدق في التعبير، والقابلية للتحقق، والحياد، حيث جاءت المتوسطات الحسابية لفقراته مرتفعة وتراوحت بين (4.48) و(5.22)، مما يدل على إدراك القضاة لأثر هذه الأبعاد مجتمعة في تعزيز جودة الحكم القضائي. كما تشير قيمة الانحراف المعياري للمحور (0.770) إلى وجود درجة مناسبة من التجانس في استجابات أفراد العينة، مع تباين نسبي محدود بين الفقرات لا يؤثر في الاتجاه العام للنتائج.

وقد أظهرت النتائج أن أعلى درجات الموافقة كانت للفقرة الأولى، حيث بلغ الوزن النسبي لها (74.57%)، مما يدل على التأييد المرتفع للقضاة لهذه الفقرة. وتتص على "يؤثر التزام التقرير بتطبيق الأساليب المحاسبية المهنية بشكل صحيح في تعزيز موثوقية النتائج، بما ينعكس على جودة الحكم القضائي". ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى إدراك القضاة بأن جودة الحكم القضائي في القضايا ذات الطابع المالي تعتمد بصفة أساسية على سلامة "العملية المحاسبية" التي قام بها الخبير؛ حيث إن التزام الخبير بالأساليب المهنية الصحيحة يمنح القاضي الطمأنينة الكافية بأن النتائج لم تكن وليدة الصدفة أو الاجتهاد الشخصي غير المنضبط، بل هي نتاج تطبيق معايير فنية معتمدة. ويرى الباحثون أن القضاة يعتبرون "المنهجية المحاسبية السليمة" هي الضامن الأساسي لتحقيق الدقة وتجنب الخطأ في تقدير الوقائع، فمتى ما اتسم التقرير بالصدق في التعبير عن الواقع المالي من خلال أرقام دقيقة ومنهجية منضبطة، غدا مرجعاً موثقاً يسهل على المحكمة تبنيه في حيثيات حكمها، مما يرفع من جودة وكفاءة الحكم القضائي ويحصنه ضد الطعون.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Vasile & Croitoru (2021,p28) التي بينت بأن الخبرة القضائية المحاسبية ينبغي تنفيذها وفقاً لقواعد الأخلاقيات المهنية ومنها، التقيد بالمعايير المهنية السارية وتطبيقها على وجه الدقة. ودراسة Okoye & Jonathan (2019,p128) التي ذكرت بأنه لتحقيق موثوقية شهادة الخبير ليمت قبولها، يتطلب ذلك أن تستند شهادته إلى وقائع أو بيانات كافية، وأن تكون شهادته نتاج مبادئ وأساليب موثوقة، وأن يكون الخبير قد طبق هذه المبادئ والمنهجية بدقة على وقائع القضية. ودراسة Kubica & Svejdoва (2020) التي أكدت بأنه ينبغي على الخبير إعداد رأيه بكل عناية ودقة، ومعالجة جميع البيانات والمعلومات التي تؤثر على استنتاج تقرير الخبير، وبالتالي التأثير الأساسي على حكم المحكمة. وفي المقابل بينت

دراسة (Kuhn) (2020,p7) بأنه عندما يفشل خبير في تقديم دليل على منهجية صحيحة، هذا يجعل استنتاجاته غير موثوقة تماماً.

وقد أظهرت النتائج أيضاً بأن أدنى مستويات الموافقة كانت للفقرة الخامسة عشرة، وبلغ الوزن النسبي لها (64.00%) وتتص على "تسهم الصياغة المهنية المحايدة لتحليلات التقرير واستنتاجاته، الخالية من التوجيه أو أي تفضيل غير مبرر لأحد أطراف النزاع، في تحسين جودة الحكم القضائي". ويعزو الباحثون هذا المستوى المتوسط لموافقة القضاة على هذه الفقرة إلى أن الصياغة المهنية المحايدة تُعد من المتطلبات الأساسية والمفترضة في التقارير، مما يجعل القضاة يمنحون وزناً أكبر للجوانب الفنية والمضمونية للتقرير عند تقييم أثره في جودة الحكم القضائي، مقارنة بالجوانب الصياغية والأسلوبية.

وتتفق هذه النتيجة مع عدد من الدراسات التي أشارت إلى أن الصياغة المهنية والحياد يُعدان من المتطلبات الأساسية والمفترضة في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، مما يجعل القضاة يمنحون وزناً أكبر للجوانب الفنية والمضمونية للتقرير عند تقييم أثره في جودة الحكم القضائي، مثل دقة المعلومات وشمولها وقابلية التحقق منها (المدهون وأحمد، 2021؛ Kubica & Svejdoва، 2020؛ Henrique et al.، 2023؛ Denhere، 2022).

وفي المقابل، تختلف هذه النتيجة جزئياً مع بعض الدراسات التي أبرزت دور الصياغة وطريقة عرض الاستنتاجات في التأثير على القناعة القضائية، ولا سيما في السياقات التي تعتمد على العرض الشفهي أو وجود هيئة محلفين (Lakhani، 2019؛ Novo & Seijo، 2010)، وهو ما يمكن تفسيره باختلاف السياق القضائي وطبيعة النظام القانوني محل الدراسة.

اختبار فرضيات الأثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى تم إجراء اختبار الانحدار الخطي المتعدد الذي يقيس أثر المتغير المستقل (تقارير الخبرة المحاسبية) بأبعاده الثلاثة (الصدق في التعبير، القابلية للتحقق، والحياد) على المتغير التابع (جودة الأحكام القضائية). والجدول (13) يعرض نتائج الاختبار.

الفرضية الرئيسية الأولى: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لموثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية بالمحاكم الفلسطينية في المحافظات الجنوبية".

جدول (13): أثر موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية على جودة الأحكام القضائية

المتغيرات	معامل الانحدار (β)	اختبار (T)	دلالة اختبار (T)	معنوية النموذج	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل	معامل التجانس VIF
الحد الثابت	1.611	2.300	0.026	(F) = 8.084* (Sig) = 0.000	0.366	0.321	1.904
الصدق في التعبير	0.295	2.049	0.047				
القابلية للتحقق	0.163	0.862	0.393				
الحياد	0.191	1.077	0.287				

تُظهر نتائج جدول (13) أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد كان دالاً إحصائياً عند مستوى (0.000)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (8.084)، مما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لموثوقية التقارير بأبعدها مجتمعة في تعزيز جودة الأحكام القضائية. وقد بلغ معامل التحديد (0.366)، في حين بلغ معامل التحديد المعدل (0.321)، وهو ما يشير إلى أن أبعاد موثوقية التقارير تفسر نسبة معتبرة من التغير في جودة الأحكام القضائية حتى بعد تصحيح أثر عدد المتغيرات المستقلة، بينما تُعزى النسبة

المتبقية إلى عوامل أخرى خارج نموذج الدراسة. وبفحص معاملات الانحدار الجزئية، تبين أن بُعد الصدق في التعبير كان له أثر ذو دلالة إحصائية على جودة الأحكام القضائية عند مستوى (0.047)، في حين لم تظهر أبعاد القابلية للتحقق والحياد أثراً ذا دلالة إحصائية عند إدخالها مجتمعة في النموذج. وبناءً عليه تقبل الفرضية الرئيسية التي تنص على "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لموثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية بالمحاكم الفلسطينية في المحافظات الجنوبية".

ويرجع الباحثون هذه النتيجة إلى أن موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، بوصفها مفهوماً مركباً، تمثل إطاراً متكاملًا يؤثر في جودة الأحكام القضائية عند النظر إلى أبعادها مجتمعة، حيث تسهم هذه الأبعاد بصورة تكاملية في دعم القناعة القضائية. كما يمكن تفسير دلالة بُعد الصدق في التعبير داخل النموذج المتعدد بكونه الأكثر ارتباطاً بصورة مباشرة بتكوين قناعة القاضي، لما يتضمنه من دقة، وشمول، وتمثيل أمين للوقائع المالية محل النزاع. في المقابل، قد يُعزى عدم دلالة بُعد القابلية للتحقق والحياد عند إدخالها مجتمعة في النموذج إلى التداخل النسبي بين الأبعاد، أو إلى إدراك القضاة لهذه الخصائص باعتبارها متطلبات مهنية مفترضة في تقارير الخبرة، لا تظهر آثارها بشكل مستقل عند التقييم الكلي، مع احتفاظها بأهميتها عند اختبار كل بُعد على حدة. وتتوافق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه الأدبيات التي تناولت دور الخبرة القضائية المحاسبية، باعتبارها أداة ذات قيمة عالية في مساعدة المحكمة على فهم الوقائع بما يعزز سلامة الحكم القضائي. حيث توافقت مع ما توصلت إليه دراسة

Kubica & Svejdoва (2020) التي أكدت أن المحكمة تتعامل مع تقرير الخبرة بوصفه وحدة متكاملة، وأن موثوقيته العامة تمثل عاملاً حاسماً في الاعتماد عليه عند إصدار الحكم القضائي. كما تتسجم مع ما أشارت إليه دراسة Magdas & Raita (2022) من أن موثوقية تقرير الخبرة، وليس خصائصه الفردية فقط، تشكل الإطار الذي يُبنى عليه تقدير المحكمة لقيمه الإثباتية. وتدعم هذه النتيجة كذلك ما خلصت إليه دراسة Henrique et al. (2023) ودراسة Oni & Emmanuel (2023) التي بينت أن تأثير تقرير الخبرة في القرار القضائي يرتبط بمدى موثوقيته الشاملة واتساقه المهني، أكثر من ارتباطه بأي بُعد منفصل. لاختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة على المتغير التابع (جودة الأحكام القضائية). تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط، والجداول الآتية تعرض نتائج الاختبار:

الفرضية الفرعية الأولى: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للصدق في التعبير في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية".

جدول (14): أثر الصدق في التعبير كأحد أبعاد موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية على جودة الأحكام القضائية

المتغيرات	معامل الانحدار (β)	اختبار (T)	دلالة اختبار (T)	معنوية النموذج	معامل التحديد (R ²)	معامل التحديد المعدل
الحد الثابت	2.508	4.912	0.000	(F) = 20.181*	0.314	0.299
الصدق في التعبير	0.476	4.492	0.000	(Sig) = 0.000		

تشير نتائج جدول (14) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للصدق في التعبير على جودة الأحكام القضائية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.476) عند مستوى دلالة (0.000). وقد بلغ معامل التحديد (0.314)، في حين بلغ معامل التحديد المعدل (0.299)، وهو ما يشير إلى أن بُعد الصدق في التعبير يفسر نسبة معتبرة من التغير في جودة الأحكام القضائية حتى بعد

تصحيح أثر حجم العينة، مما يؤكد متانة النموذج الإحصائي. وبناءً عليه، تُقبل الفرضية الفرعية التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية للصدق في التعبير في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية". يعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن بُعد الصدق في التعبير يُعد من أكثر خصائص الموثوقية ارتباطاً بصورة مباشرة بتكوين قناعة القاضي عند الفصل في المنازعات المالية، لما يتضمنه من دقة المعلومات، وخلوها من الأخطاء، وشمولية عرض الوقائع المالية محل النزاع. فالنقد الذي يعكس الوقائع كما هي، ويعرضها بصورة كاملة ومفهومة، يزود المحكمة بأساس فني واضح يمكن الاعتماد عليه في تقييم الأدلة وترجيحها، مما ينعكس إيجاباً على جودة الحكم القضائي. كما أن أي قصور في صدق عرض المعلومات أو اكتمالها قد يضعف القيمة الإثباتية للتقرير، ويحدّ من إمكانية الاعتماد عليه، الأمر الذي يفسر الأثر القوي لهذا البُعد في تعزيز جودة الأحكام القضائية.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Kubica & Svejdoma (2020) التي أكدت أن جودة تقرير الخبير، ولا سيما دقة عرض الوقائع والأساس الوقائعي السليم، تمثل عنصراً حاسماً في اعتماد المحكمة على التقرير عند إصدار الحكم. كما تتسجم مع ما أشارت إليه دراسة Magdas & Raita (2022) من أن صدق عرض المعلومات وشمولها يعزز القيمة الإثباتية لتقارير الخبرة ويزيد من تأثيرها في الحكم القضائي. وتدعم هذه النتيجة أيضاً ما خلصت إليه دراسة Oni & Emmanuel (2023) التي بيّنت أن توفير معلومات دقيقة وخالية من الأخطاء يُعد من المتطلبات الجوهرية لتقارير الخبرة المحاسبية ذات الأثر في مخرجات التقاضي، فضلاً عما أكدته دراسة Henrique et al. (2023) بشأن ضرورة أن تكون استنتاجات الخبير مبنية على وقائع صحيحة ومبررة لضمان قبولها القضائي.

الفرضية الفرعية الثانية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للقابلية للتحقق في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية".

جدول (15): أثر القابلية للتحقق كأحد أبعاد موثوقية تقارير الخبرة المحاسبية على جودة الأحكام القضائية

المتغيرات	معامل الانحدار (β)	اختبار (T)	دلالة اختبار (T)	معنوية النموذج	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل
الحد الثابت	2.128	3.094	0.003	(F) = 14.970*	0.254	0.237
القابلية للتحقق	0.528	3.869	0.000	(Sig) = 0.000		

تُظهر نتائج جدول (15) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقابلية للتحقق على جودة الأحكام القضائية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.528) عند مستوى دلالة (0.000)، وبلغ معامل التحديد (0.254)، في حين بلغ معامل التحديد المعدل (0.237)، وهو ما يشير إلى أن القابلية للتحقق تفسّر نسبة معتبرة من التغير في جودة الأحكام القضائية حتى بعد تصحيح أثر حجم العينة، مما يعزز موثوقية النموذج الإحصائي. وبناءً عليه، تُقبل الفرضية الفرعية التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقابلية للتحقق في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية".

ويعزو الباحثون هذه النتيجة إلى أن القابلية للتحقق تمنح القاضي ما يمكن وصفه بسلطة الرقابة الفنية على أعمال الخبير؛ فعندما يكون تقرير الخبرة مصاغاً بطريقة تتيح إعادة فحص الأدلة والنتائج، فإنه ينتقل من دائرة الرأي الشخصي للخبير إلى دائرة الموضوعية العلمية. ويؤدي ذلك إلى تقليل احتمالات الغموض أو التناقض في محتوى التقرير، مما يسهل على القاضي الاطمئنان إلى صحة نتائجه والاعتماد عليها في تكوين قناعته وإصدار الحكم القضائي. ويتعزز هذا التفسير بما أشارت إليه الأدبيات التي

أكدت أهمية أن يتضمن تقرير الخبرة خطوات تحليلية وإجراءات واضحة، وتوثيقاً للمصادر والافتراضات والمنطق المستخدم، بما يمكن المحكمة أو خبيراً آخر من إعادة الفحص والوصول إلى نتائج مقاربة (Crain et al., 2015; Enofe et al., 2017; Idhiarhi, 2018; Kuhn, 2020). كما يتسق ذلك مع ما ذهبت إليه دراسات تناولت استبعاد التقارير أو الطعن فيها بسبب ضعف البيانات أو استخدام أساليب غير مقبولة، مما يجعل قابلية التحقق عنصراً حاسماً في تعزيز قبول التقرير وموثوقيته (Suarez & Bolt, 2019).

الفرضية الفرعية الثالثة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للحياد في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية".

جدول (16): أثر الحياد كأحد أبعاد تقارير الخبرة المحاسبية على جودة الأحكام القضائية

معامل التحديد المعدل	معامل التحديد (R ²)	معنوية النموذج (F) = 14.633* (Sig) = 0.000	دلالة اختبار (T)	اختبار (T)	معامل الانحدار (β)	المتغيرات
0.233	0.250		0.002	3.336	2.232	الحد الثابت
			0.000	3.825	0.512	الحياد

تبيّن نتائج جدول (16) وجود أثر ذو دلالة إحصائية لُبُعد الحياد على جودة الأحكام القضائية، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.512) عند مستوى دلالة (0.000)، مما يدل على أهمية هذا البُعد في تفسير جودة الأحكام القضائية. وقد بلغ معامل التحديد (0.250)، في حين بلغ معامل التحديد المعدل (0.233)، وهو ما يشير إلى أن بُعد الحياد يفسّر نسبة معتبرة من التغير في جودة الأحكام القضائية حتى بعد تصحيح أثر حجم العينة، بما يعزز موثوقية النموذج الإحصائي. وبناءً عليه، تُقبَل الفرضية الفرعية التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية لُبُعد الحياد في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية". يرجع الباحثون هذه النتيجة إلى أن حياد تقارير الخبرة القضائية المحاسبية يُعد من المرنكزات الأساسية في تعزيز ثقة المحكمة في مضمون التقرير وقيّمته الإثباتية؛ إذ إن عرض المعلومات والأدلة بصورة موضوعية وغير متحيزة، ودون توجيه أو ترجيح غير مبرر لأي طرف من أطراف النزاع، يساعد القاضي على تكوين قناعته القضائية بعيداً عن التأثيرات غير المهنية. كما أن التزام التقرير بالحياد يقلل من احتمالات الطعن في نتائجه أو التشكيك في دوافع إعدادها، ويعزز الاعتماد عليها في الفصل في المنازعات المالية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة الحكم القضائي.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Magdas & Raita (2022) التي أكدت أن حياد تقرير الخبرة واستقلاليته يمثلان شرطاً جوهرياً لتعزيز ثقة المحكمة في مضمونه وقيّمته الإثباتية. كما تتسجم مع ما خلصت إليه دراسة Suarez & Bolt (2019) التي بيّنت ضرورة التزام الخبير بعدم التحيز وألا يعمل كمدافع عن أي من أطراف النزاع، لما لذلك من أثر مباشر في قبول التقرير قضائياً. وتدعم هذه النتيجة أيضاً ما أشارت إليه دراسة Denhere (2022) من أن الموضوعية والحياد في تقارير الخبرة تسهم في تعزيز الاعتماد القضائي عليها، فضلاً عما أكدته دراسة Kubica & Svejnova (2020) من أن أي توجيه أو تحيز في التقرير قد يضعف قيمته ويحدّ من تأثيره في الحكم القضائي.

ثاني عشر/ النتائج والتوصيات

(1) النتائج

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لموثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية بأبعادها مجتمعة في تعزيز جودة الأحكام القضائية بالمحاكم الفلسطينية في المحافظات الجنوبية، حيث بين نموذج الانحدار الخطي المتعدد معنوية إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، وقد بلغ معامل التحديد (0.366) ، في حين بلغ معامل التحديد المعدل (0.321) ، مما يشير إلى أن أبعاد موثوقية التقارير تفسر نسبة معتبرة من التغير في جودة الأحكام القضائية حتى بعد تصحيح أثر عدد المتغيرات المستقلة، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى خارج نموذج الدراسة.

وبالانتقال إلى تحليل الأثر الجزئي لأبعاد الموثوقية، تبين أن بُعد الصدق في التعبير كان له أثر ذو دلالة إحصائية على جودة الأحكام القضائية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.047) ، وهو ما يعكس الأهمية المحورية لهذا البعد في دعم المحكمة بالمعلومات الدقيقة والموثوقة عند إصدار الحكم القضائي.

كما أظهرت نتائج التحليل باستخدام الانحدار الخطي البسيط أن كلاً من القابلية للتحقق والحياد في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية لهما أثر ذو دلالة إحصائية على جودة الأحكام القضائية، حيث بلغ معامل التحديد (0.254) لبُعد القابلية للتحقق، و (0.250) لبُعد الحياد، مما يشير إلى إسهام هذه الأبعاد في تفسير جانب مهم من التغير في جودة الأحكام القضائية عند دراستها بصورة منفردة.

وتُظهر هذه النتائج مجتمعة أن خصائص موثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية تمثل عناصر جوهرية في تعزيز جودة الأحكام القضائية، مع بروز بُعد الصدق في التعبير بوصفه الأكثر تأثيراً مقارنةً ببقيّة الأبعاد.

(2) التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي أظهرت وجود تأثير معنوي لموثوقية تقارير الخبرة القضائية المحاسبية في تعزيز جودة الأحكام القضائية، مع تباين قوة تأثير أبعادها، ولا سيما بُعد الصدق في التعبير، فقد تم صياغة التوصيات الآتية بما ينسجم مباشرة مع هذه النتائج ويسهم في تعزيز تطبيقاتها العملية:

1. نظراً لكون بُعد الصدق في التعبير الأكثر تأثيراً في جودة الأحكام القضائية، توصي الدراسة بضرورة تعزيز متطلبات الدقة والشمولية والخلو من الأخطاء في تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، بما يضمن عرضاً أميناً وكاملاً للوقائع المالية ويساعد المحكمة على إصدار أحكام قائمة على معلومات موثوقة.

2. وبالنظر إلى الأثر الإحصائي لبُعد القابلية للتحقق، توصي الدراسة بوضع إرشادات مهنية واضحة تُلزم الخبراء القضائيين المحاسبين بتوثيق الإجراءات والأساليب والافتراضات المستخدمة في إعداد التقارير، بما يُمكن المحكمة أو الخبراء الآخرين من إعادة الفحص والتحقق عند الحاجة.

3. واستناداً إلى النتائج التي أظهرت أهمية بُعد الحياد، توصي الدراسة بتعزيز متطلبات الاستقلالية والموضوعية في عمل الخبير القضائي المحاسبي، من خلال تطوير آليات تنظيمية ورقابية تحد من أي مظاهر تحيز وتُعزز الثقة في نتائج التقارير.

4. وفي ضوء التكامل بين أبعاد الموثوقية الثلاثة، توصي الدراسة بتطوير برامج تدريب متخصصة للخبراء القضائيين المحاسبين تركز على التطبيق العملي لخصائص الصدق في التعبير، والقابلية للتحقق، والحياد، وربطها بالاحتياجات الفعلية للمحكمة أثناء الفصل في المنازعات المالية.

5. توصي الدراسة الجهات القضائية المختصة بتبني معايير إرشادية واضحة لتقييم جودة تقارير الخبرة القضائية المحاسبية، بما يسهم في توحيد أسس التقييم ورفع مستوى الاعتماد على هذه التقارير عند إصدار الأحكام القضائية.

6. توصي الدراسة بأن يركز البحث المستقبلي على دراسة متطلبات ومعوقات جودة تقارير الخبرة القضائية المحاسبية وقبولها القضائي، بصورة أكثر شمولاً وعمقاً.

المراجع العربية:

- بزار، زهور. (2024). الحكم القضائي الباطل في التشريع الفلسطيني - دراسة نقدية تحليلية. المجلة العصرية للدراسات القانونية - الكلية العصرية الجامعية - رام الله - فلسطين، 2(1).
- بن حجوجة، شوقي، وعياش، محمد. (2022). دور الخبير المحاسبي في تسيير الخبرة القضائية - دراسة حالة مكتب الخبير المعتمد [مذكرة ماستر غير منشورة]. جامعة يحيى فارس بالمدينة، الجزائر.
- بوشاك، نجيب، سايح، أسية. (2017). الخبرة المحاسبية القضائية في الجزائر ودورها في الحد من الجرائم الاقتصادية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 4(1)، 372-391.
- بومصباح، صافية، بلعجز، الحسين. (2018). العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات: دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعريج. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 3(1)، 272-294.
- جمعية عدالة. (2013). الأمن القضائي وجودة الأحكام. الرباط، المغرب: دار القلم. <http://www.daralqalam.ma>
- جلطي، منصور. (2023). مدى اهتمام المشرع الجزائري بتكريس الجودة في الأحكام القضائية الإدارية-دراسة تحليلية. مجلة القانون، المجتمع والسلطة، 12(1)، 110-132.
- جواد، عباس، محمود، محمود. (2019). اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية دراسة في عينة من المصارف الأهلية العاملة في السوق العراقية. مجلة العلوم الاقتصادية، 14(55)، 123-144.
- حامد، محجوب. (2017). مدى تطبيق المراجعة القضائية في فصل الدعاوى والمنازعات الخاصة بالمخالفات المالية في المحاكم السودانية (دراسة ميدانية استكشافية). مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، 21(2)، 374-416.
- خديجي، محمد. (2017). دور الخبرة القضائية في اثبات جرائم إفلاس. مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- خيزار، منصف. (2024). دور الخبرة القضائية المحاسبية في تسوية المنازعات المالية-دراسة حالة: تقارير بمكاتب خبراء قضائيين محاسبين. رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
- زموري، مونير، شرواطي، خير الدين. (2023). مساهمة الخبرة المحاسبية القضائية في حل المنازعات الضريبية: دراسة حالة بمكتب خبير محاسبي قضائي بولاية البليلة. مجلة دراسات جبائية، 12(1)، 202-224.
- السيد، محمد. (2024). أثر الإفصاح عن عوامل خطر المراجعة في فقرة أمور المراجعة الأساسية على إدراك مستخدمي تقرير المراجعة لجودة المعلومات المحاسبية (دراسة تجريبية). مجلة البحوث المحاسبية، 11(1)، 425-491.
- شعيب، لمياء. (2023). المشكلات التي تواجه الطالبات الوافدات بجامعة أم القرى: الواقع والحلول. مجلة كلية التربية - جامعة طنطا، 89، 204-237.
- الطار، حسام. (2016). تسبب الحكام القضائية دراسة في قانون المرافعات المصري والفرنسي. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 58(2)، 649-880.
- العكيلي، علي. (2021). جودة أحكام القضاء الدستوري دراسة في المبادئ الدستورية الحديثة. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، 5(1)، 1-28.

- عودة، رشا. (2018). دور إدارة تصميم العمليات في اتخاذ القرارات من خلال التفكير التصميمي - دراسة تطبيقية على المنظمات الأهلية المحلية في قطاع غزة. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
- عقري، روزة، بوسبعين، تسعديت. (2021). أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)-دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين. مجلة البشائر الاقتصادية، 7(1)، 574-590.
- قادري، أمال. (2021). جودة الأحكام القضائية: دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
- قصابي، خليفة. (2020). تحليل الفقرات في بناء المقاييس النفسية: الصدق الظاهري، صدق الفقرات، الصدق العملي. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، جامعة نزوى.
- مالح، سعاد. (2015). حجية تقرير الخبرة القضائية في الإثبات في المادة الإدارية. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، 1(2)، 73-80.
- محمد، السمانى. (2021). أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية: دراسة ميدانية بالتطبيق على عينة من المصارف التجارية بالمملكة العربية السعودية. المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، 25(2)، 154-177.
- مسقم، مريم، جبار، صلاح الدين. (2020). أثر الخبرة المحاسبية على القاضي (بين سلطته التقديرية وحتمية الأخذ بها في المنازعة الضريبية). مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 7(2)، 1223-1243.
- المدهون، نافذ، أحمد، بسام. (2021). واقع المحاسبة القضائية في قطاع غزة من وجهة نظر القضاة - دراسة ميدانية استكشافية. مجلة جامعة الأزهر، 23(1)، 45-76.
- المسماري، إيهاب، الكاديكي، ناجي. (2022). أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصائص المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية. المجلة العلمية لجامعة بنغازي، 35(1)، 104-113.

قائمة المراجع المرومنة:

- Bazar, Z. (2024).** *Al-hukm al-qada'i al-batil fi al-tashri' al-Filastini* [Void judicial judgment in Palestinian legislation: A critical analytical study] (in Arabic). *Modern Journal for Legal Studies*, 2(1).
- Benhadjouja, C., & Ayache, M. (2022). *Dour al-khabir al-mohasibi fi tasyir al-khibra al-qada'iyah - dirasat halat maktab al-khabir al-mo'tamad* [Unpublished master's thesis]. Yahia Fares University of Medea, Algeria.
- Bushak, N., & Sayegh, A. (2017).** *Al-khibrah al-muhasabiyah al-qada'iyah fi al-Jaza'ir* [Forensic accounting expertise in Algeria and its role in limiting economic crimes] (in Arabic). *Algerian Journal of Economics and Finance*, 4(1), 372-391.
- Khezar, M. (2024).** *Dawr al-khibrah al-qada'iyah al-muhasabiyah fi taswiyat al-munaza'at al-maliyah* [The role of forensic accounting expertise in settling financial disputes] (in Arabic). [Unpublished Doctoral dissertation]. Mohamed Khider University - Biskra, Algeria.
- Boumsbah, S., & Belaajouz, H. (2018).** *Al-'alaqah bayna al-khasa'is al-naw'iyah lil-ma'lumat al-muhasabiyah wa al-ada' al-mali* [Relationship between qualitative characteristics of accounting information and financial performance] (in Arabic). *Journal of Research in Financial and Accounting Sciences*, 3(1), 272-294.
- Adala Association. (2013).** *Al-amn al-qada'i wa jawdat al-ahkam* [Judicial security and quality of judgments] (in Arabic). Rabat, Morocco: Dar al-Qalam.

- Jalati, M. (2023).** *Mada ihtimam al-musharri' al-Jaza'iri bi-takris al-jawdah* [The extent of the Algerian legislator's interest in establishing quality in administrative judicial judgments] (in Arabic). *Journal of Law, Society and Power*, 12(1), 110-132.
- Jiyad, A., & Mahmoud, M. (2019).** *Athar al-khasa'is al-naw'iyah lil-ma'lumat al-muhasabiyah* [The impact of qualitative characteristics of accounting information on improving financial reporting quality] (in Arabic). *Journal of Economic Sciences*, 14(55), 123-144.
- Hamed, M. A. (2017). The extent of applying forensic auditing in settling lawsuits and disputes related to financial violations in Sudanese courts: An exploratory field study (in Arabic). *Al-Aqsa University Journal (Humanities Series)*, 21(2), 374-416.
- Khadidji, M. (2017).** *Dawr al-khibrah al-qada'iyah fi ithbat jara'im al-iflas* [The role of judicial expertise in proving bankruptcy crimes] (in Arabic). [Unpublished Master's thesis]. University of Kasdi Merbah, Algeria.
- Zammouri, M., & Cherouati, K. (2023).** *Musahamat al-khibrah al-muhasabiyah al-qada'iyah* [The contribution of judicial accounting expertise in resolving tax disputes] (in Arabic). *Journal of Tax Studies*, 12(1), 202-224.
- Al-Sayyid, M. (2024).** *Athar al-ifshat 'an 'awamil khatar al-muraja'ah* [The impact of disclosing audit risk factors on accounting information quality] (in Arabic). *Journal of Accounting Research*, 11(1), 425-491.
- Shoab, L. (2023).** *Al-mushkilat allati tuwajih al-talibat al-wafidat* [Problems facing international female students at Umm Al-Qura University] (in Arabic). *Journal of the Faculty of Education – Tanta University*, 89, 204-237
- Al-Attar, H. (2016).** *Tasbib al-ahkam al-qada'iyah* [Reasoning of judicial judgments: A study in Egyptian and French procedural law] (in Arabic). *Journal of Legal and Economic Sciences*, 58(2), 649-880.
- Al-Akili, A. (2021).** *Jawdat ahkam al-qada' al-dusturi* [Quality of constitutional court judgments: A study of modern constitutional principles] (in Arabic). *Journal of Constitutional Law and Political Institutions*, 5(1), 1-28.
- Ouda, R. (2018).** *Dawr idarat tasmim al-'amaliyat fi ittikhadh al-qararat* [The role of operations design management in decision-making through design thinking] (in Arabic). [Unpublished Master's thesis]. Al-Azhar University, Gaza.
- Akri, R., & Boussbaine, T. (2021).** *Athar muhasabat al-qimah al-'adilah 'ala al-khasa'is al-naw'iyah lil-ma'lumat al-muhasabiyah* [The impact of fair value accounting on the qualitative characteristics of accounting information] (in Arabic). *Al-Bashaer Economic Journal*, 7(1), 574-590.
- Qadri, A. (2021).** *Jawdat al-ahkam al-qada'iyah: Dirasah muqaranah* [Quality of judicial judgments: A comparative study] (in Arabic). [Unpublished Doctoral dissertation]. Sidi Bel Abbes University, Algeria.
- Kassabi, K. (2020).** *Tahlil al-faqarat fi bina' al-maqayis al-nafsiyah* [Item analysis in constructing psychological scales] (in Arabic). *International Journal of Educational and Psychological Studies*, University of Nizwa.
- Maleh, S. (2015).** *Hujjiyat taqrir al-khibrah al-qada'iyah* [The probity of the judicial expertise report in evidence in administrative matters] (in Arabic). *Algerian and Comparative Public Law Journal*, 1(2), 73-80.
- Mohamed, A. (2021).** *Athar al-khasa'is al-naw'iyah lil-ma'lumat al-muhasabiyah 'ala jawdat al-taqarir al-maliyah* [The impact of qualitative characteristics of accounting information on the quality of financial reports] (in Arabic). *Academic Journal of Research and Scientific Publishing*, (25), 154-177.
- Mesguem, M., & Djabbar, S. (2020).** *Athar al-khibrah al-muhasabiyah 'ala al-qadi* [The impact of accounting expertise on the judge: Between discretionary power and inevitability] (in Arabic). *Al-Bahith Journal for Academic Studies*, 7(2), 1223-1243

- Al-Madhoon, N., & Ahmed, B. (2021).** *Waqi' al-muhasabah al-qada'iyah fi Qita' Ghazzah* [The reality of forensic accounting in the Gaza Strip from the judges' perspective] (in Arabic). Al-Azhar University Journal, 23(1), 45-76.
- Al-Mismari, I., & Al-Kadiki, N. (2022).** *Athar tatbiq al-ma'ayir al-dawliyah li-i'dad al-taqarir al-maliyah* [The impact of applying IFRS on enhancing accounting information characteristics] (in Arabic). Scientific Journal of University of Benghazi, 35(1), 104-113.

المراجع الأجنبية:

- Abukhalaf, R., Aldridge, M. M., & Smith, J. A. (2021). Methodological deficiencies in the expert testimony of forensic accountants: a qualitative content analysis of judicial statements pertaining to Daubert exclusions.
- Akinbowale, O. E., Klingelhöfer, H. E., & Zerihun, M. F. (2020). An innovative approach in combating economic crime using forensic accounting techniques. *Journal of Financial Crime*, 27(4), 1253-1271.
- Brennan, N. M. (2005). Accounting expertise in litigation and dispute resolution. *Journal of Forensic Accounting*, VI (2), 13-35.
- Caraiman, A. C. (2015). Accounting information system - Qualitative characteristics and the importance of accounting information at trade entities. *Annals of the „Constantin Brâncuși” University of Târgu Jiu, Economy Series*, 1(2).
- Cawi, I. (2017). Expert report under scrutiny: A discursive construction of the role of a forensic accountant expert (Doctoral dissertation, University of Wollongong).
- Council of Europe. (2021). Handbook on improving the quality of judicial decisions. Partnership for Good Governance Project “Support to the judicial reform – enhancing the independence and professionalism of the judiciary in Armenia.” Council of Europe.
- Crain, M. A., Hopwood, W. S., Pacini, C., & Young, G. R. (2015). *Essentials of forensic accounting*. American Institute of Certified Public Accountants, Inc.
- Crumbley, D. L., & Cheng, C. C. (2014). Avoid losing a Daubert challenge: some best practices for expert witnesses. *ATA Journal of Legal Tax Research*, 12(1), 41-53.
- Denhere, V. (2022). Financial Forensic Evidence and Acceptability in the Court of Law. In *Handbook of Research on the Significance of Forensic Accounting Techniques in Corporate Governance* (pp. 41-61). IGI Global.
- Desi, A., Akintoye, R. I., & Aguguom, T. A. (2023). Forensic Accounting, a Veritable Financial Tool for Qualitative Financial Reporting Systems in the 21st Century. *International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev.*, 8(6), 30.
- Domino, M. A., Stradiot, M., & Webinger, M. (2015). Factors which may bias judges' decisions to exclude accounting expert witnesses testimony. *Accounting Research Journal*, 28(1), 59-77.
<https://doi.org/10.1108/ARJ-11-2014-0097>
- Enofe A. O., & Dominic E. S. (2017). A qualitative review of forensic accounting and effective judicial system in Nigeria.
- Henrique M. R., Henrique F., & Oyadomari J. C. (2023). Essay on the contribution of judicial accounting expertise to the theory of the fundamental law suit efficiency in Brazil. *International Journal of Economics and Finance*, 15(8).
- Idhiarhi, S. E. (2018). Forensic evidence: Admissibility weight and matters miscellaneous. In A paper presented at a Workshop of.
- Inyang, W. S., & Goodwil, G. F. (2020). Forensic evidence: How does admissibility influence weight in the law of evidence. *International Journal of Business, Economics and Law*, 21(5), 53-65.

- Junior Inocêncio, J. (2022). The legal entity: the influence of the accounting expert reports in the judicial decisions on disregard doctrine according to the Communicative Action Theory.
- Kubica, M., & Švejdová, N. (2020). Characteristics of expert's report as evidence. In SHS Web of Conferences (Vol. 83, p. 01038). EDP Sciences.
- Kuhn, K. (2020). Challenging experts in Texas State Court. Kuhn Hobbs PLLC. [/https://kuhnobbs.com/challenging-experts-in-texas-state-court](https://kuhnobbs.com/challenging-experts-in-texas-state-court).
- Lakhani, S. (2019). The influence of expert witnesses on jurors' decision-making in an accounting context. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 11(1), 1-9.
- Magdas, N., & Raita, G. (2022). The Role and Importance of Legal Aspects Regarding Accounting Expertise. *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica*, 24(2), 11-20.
- Martire, K. A., & Montgomery-Farrer, B. (2020). Judging experts: Australian magistrates' evaluations of expert opinion quality. *Psychiatry, Psychology and Law*, 27(6), 950-962.
- Novo, M., & Seijo, D. (2010). Judicial judgement-making and legal criteria of testimonial credibility. *European Journal of Psychology Applied to Legal Context*, 2(2).
- Ojo, M. (2012). Forensic accounting and the law: The forensic accountant in the capacity of an expert witness.
- Okoye, E. I., & Jonathan, N. C. (2019). Forensic Accountant Expert Testimony and Objectivity of Forensic Investigation in Deposit Money Banks in Nigeria. *International Journal of Research in All Subjects in Curricula (IJRASAC)*, 5(2), 124–132.
- Oni, S. O., & Oyedokun, G. E. (2023). Forensic accounting evidence: Preservation and admissibility. *National Journal of Multidisciplinary Research and Development*, 8 (2), 53-58.
- PricewaterhouseCoopers LLP. (2020). Daubert challenges to financial experts: A yearly study of trends and outcomes (2000–2020). www.pwc.com.
- Radu, R. I., Mihai, I. O., & Florea, A. M. (2018). Challenges and Limits of the Criminal Judicial Accounting Expertise. Analysis of the Expertise Effects upon the Criminal Cases. *Annals of the University Dunarea de Jos of Galati: Fascicle: I, Economics & Applied Informatics*, 24(3).
- Sanchez, M. H., & Zhang, S. W. (2012). The role of the expert witness in accounting fraud cases. *Global journal of business research*, 6(1), 103-111.
- Sorin-Constantin, D. (2013). Elaboration of A Judicial Accounting Expertise Report. An Example. *Annals-Economy Series*, 6, 79-86.
- Suarez, Lerry A, and Jason M Bolt (2019). Working with Testifying Experts and Consulting Experts.
- Vasile, E., & Croitoru, I. (2021). The Role of Judicial Accounting Expertise on Accounting Information. *Internal Auditing & Risk Management*, 16(4).